

الجمعية العامة



الدورة السابعة والسبعون

الجلسة العامة ٢٦

الأربعاء، ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٢، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد كوروشي (هنغاريا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

البند ٣٦ من جدول الأعمال

ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا

تقرير الأمين العام (A/76/405 و A/77/358)

مشروع قرار (A/77/L.5)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): يذكر الأعضاء أن الجمعية العامة قررت، في مقرها ٧٦/٥٦٣ المؤرخ ١١ أيار/مايو ٢٠٢٢، إرجاء نظرها في البند ٣٦ من جدول الأعمال، وكذلك في تقرير الأمين العام. السيد غفور (سنغافورة) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أخطب الجمعية العامة باسم الدول الأعضاء العشر في رابطة أمم جنوب شرق آسيا للإعراب عن تأييدنا لمشروع القرار الوارد في الوثيقة A/77/L.5 بشأن ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على جمهورية كوبا. وتؤيد الرابطة أيضا

البيانين اللذين سيدلي بهما في وقت لاحق ممثلا لأذربيجان وباكستان، بالنيابة عن حركة عدم الانحياز ومجموعة ال ٧٧ والصين.

لقد بدأت الجمعية العامة التصويت سنويا على هذه المسألة منذ عام ١٩٩٢. وعلى مدى السنوات ال ٣٠ الماضية، دأبت على اعتماد القرار أغلبية ساحقة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي تقف إلى جانب المبادئ الأساسية التي تقوم عليها منظومة الأمم المتحدة والنظام المتعدد الأطراف القائم على القواعد، أي مبادئ المساواة في السيادة بين جميع الدول وعدم التدخل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، على النحو الوارد في ميثاق الأمم المتحدة.

وهذه هي السنة السابعة التي تدلي فيها الرابطة ببيان في الجمعية العامة تحت فيه الولايات المتحدة على رفع الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه على كوبا في أقرب وقت ممكن. ونعتقد اعتقادا راسخا بأن الحوار والمشاركة بحسن نية لا غنى عنهما لأي جهد مجدٍ لحل الخلافات بين الدول سلميا. إذ نادرا ما تسفر البدائل المتمثلة لمواجهة والعزلة عن النتائج المرجوة. أنها تضعف أيضا في

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)



العامّة في إعادة تأكيد دعمنا القوي لرفع الولايات المتحدة الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه من جانب واحد على كوبا في أقرب وقت ممكن. ونشجع أيضا الولايات المتحدة وكوبا على أن تظلا ملتزمين بإجراء حوار مفتوح وبناء يقوم على الاحترام المتبادل.

السيدة سيدانو (الجمهورية الدومينيكية) (تكلمت بالإسبانية): يشرفني أن أتكلّم بالنيابة عن الدول الأعضاء في منظومة التكامل بين دول أمريكا الوسطى: بليز وبنما والسلفادور وغواتيمالا وكوستاريكا ونيكاراغوا وهندوراس، وبلدي الجمهورية الدومينيكية. وتكرّر منظومة التكامل لأمريكا الوسطى الإعراب عن تضامنها التاريخي الثابت وتمنياتها القلبية برفاه الشعب الكوبي وازدهاره. ونرحب بحضور معالي السيد برونو رودريغيس باريا، وزير خارجية كوبا، ونعرب عن تقديرنا له.

وفي بيئة دولية معقّدة، لا تزال كوبا تخضع لحصار اقتصادي وتجاري ومالي غير مبرر إذ بالإضافة إلى تقويضه لقدرتها على التغلب على الآثار الحالية للوباء، أعاق خططها الوطنية لتحقيق التنمية المستدامة على مدى العقود الثلاثة الماضية. إننا نقدر ونشجّع جهود كوبا، التي تمكنت خلال كفاحها ضد الحصار الجائر من إنتاج وتوزيع لقاحات مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) والمساهمة بوحدات في اللواء الطبي الدولي لحالات الكوارث والأوبئة الخطيرة "هنري ريف"، والعمل مع الآخرين للوقاية من جائحة كوفيد-19 ومكافحتها والاستجابة لها في ٥٥ بلدا في مختلف أنحاء العالم. إن الأزمة التي أوجدتها الجائحة لم تمكن العالم من رؤية قدرة كوبا وتضامنها فحسب، بل أظهرت أيضا أن كوبا لا تقدم فقط ما يجب أن تدخره، لكنها أيضا تشارك ما لديها.

وتأسف منظومة التكامل لأمريكا الوسطى لأن آثار الأزمة العالمية المتعددة الأبعاد على قطاعات الطاقة والغذاء والبيئة والاقتصادية والمالية، بالإضافة إلى تأثير عامين من الجائحة، لم تسفر عن إحداث تحول في السياسة العامة وتوثيق العلاقات بين الولايات المتحدة وجمهورية كوبا، وهما بلدان شقيقان وعضوان في الأمريكتين.

نهاية المطاف النظام المتعدد الأطراف القائم على القواعد الذي لدى جميع البلدان، كبيرها وصغيرها، مصلحة وواجب في التمسك به.

وكما يذكرنا تقرير الأمين العام (A/76/405 و A/77/358) مرة أخرى، فإن الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا ما زال يلقي بظلاله على رفاه الشعب الكوبي وصحته وأفاقه الإنمائية، بما في ذلك حصوله على المعونة الإنسانية في الوقت المناسب. هذا هو الحال بشكل خاص بالنظر إلى الآثار الشديدة والمستمرة لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) والتكرار المتزايد للكوارث الطبيعية والظواهر الجوية القسوى مثل إعصار إيان.

وتلاحظ الرابطة من تقرير الأمين العام الوارد في الوثيقة A/76/405 أن الحصار أثر سلبا على تنفيذ مبادرات الأمم المتحدة التي تستهدف الصحة والأمن الغذائي والحماية الاجتماعية والانتعاش الاقتصادي وإعادة تنشيط سبل كسب الرزق وتطوير التمويل أثناء الجائحة. نلاحظ أيضا من تقرير الأمين العام الذي يغطي الفترة من آب/أغسطس ٢٠٢١ إلى شباط/فبراير ٢٠٢٢ (A/77/358) أن الحصار انتهك الحق في الحياة والصحة لجميع الكوبيين، وأنه لم يتم تطبيق أي إجراء لتخفيف الحصار خلال ذروة جائحة كوفيد-19 في عام ٢٠٢١. وقد أعاق ذلك وصول التبرعات وشراء المواد التي لا غنى عنها للوقاية من كوفيد-19 وتشخيصه وعلاجه.

وعلاوة على ذلك، فإن استمرار وجود الحصار لا يبشر بالخير لتحسين العلاقات الإقليمية. إذ إنه ينتقص أيضا من جهود الجمعية العامة الرامية إلى عدم ترك أي بلد خلف الركب في سعيها لتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وأهدافها الجديرة بالثناء. وتعتقد الرابطة أن إنهاء الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا سيسهم إسهاما كبيرا في تحسين نوعية حياة الشعب الكوبي ومستويات معيشته وفي تمكين الولايات المتحدة وكوبا من اتخاذ خطوة رئيسية نحو تطبيع العلاقات.

إن العالم يشهد مرحلة حرجية، ولن يفني نهج العمل كالمعتاد بالغرض المنشود. وتتضمن الرابطة إلى الأعضاء الآخرين في الجمعية

نأسف لأن الحصار لا يزال حقيقة واقعة بالنسبة للشعب الكوبي ولا يزال بلا شك العقبة الرئيسية أمام التنمية الطبيعية في كوبا. ويؤكد تقرير الأمين العام (A/77/358) تكلفة هذه السياسة بالنسبة لكوبا، لأنها تلحق ضرراً كبيراً لا مبرر له برفاه الشعب الكوبي وتتناقض مع الرغبة في السلام لدى شعوب أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، على النحو المبين في إعلان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي منطقة سلام. إن الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا يتنافى مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي ونصهما وروحهما ومقاصدهما. وتكرر الجماعة الاقتصادية لدول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي رفضها القاطع لتطبيق القوانين والتدابير التي تتعارض مع القانون الدولي، مثل قانون هيلمز - بيرتون، بما في ذلك آثارها التي تتجاوز الحدود الإقليمية، والاضطهاد المتزايد للمعاملات المالية الدولية لكوبا، مما يتعارض مع الرغبات السياسية للمجتمع الدولي.

ونعارض أيضاً الإدراج غير العادل لكوبا في قائمة الدول الراحية للإرهاب، الأمر الذي بالإضافة إلى عدم إثباته، زاد من الأثر المثبط للقيود المتصلة بالحصار وقوض من فرص كوبا في إقامة علاقات تجارية ومالية مع الشركاء الدوليين. ونحث حكومة الولايات المتحدة على وضع حد لتلك التدابير. تؤكد الجماعة الاقتصادية لدول أمريكا اللاتينية والكاريبي على إعلانها الخاص بشأن ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا، الذي اعتمدته مؤتمر القمة السادس لرؤساء الدول والحكومات لجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، المعقود في مكسيكو سيتي في ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٢١. وفيه، نطلب إلى حكومة الولايات المتحدة أن تتقيد بالقرارات المتعاقبة للجمعية العامة، واستجابة النداءات المتكررة من المجتمع الدولي، أن تنهي الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا. وعلاوة على ذلك، تكرر الجماعة الاقتصادية لدول أمريكا اللاتينية والكاريبي الإعراب عن قلقها العميق إزاء تشديد هذه السياسة، لا سيما في سياق جائحة مرض فيروس كورونا، ورفضها للبعد الذي يتجاوز الحدود الإقليمية للحصار، الذي

وقد أدى إدراج كوبا دون مبرر في قائمة الدول الراحية للإرهاب إلى تفاقم الصعوبات التي يواجهها البلد في الانخراط في التجارة الدولية وإجراء المعاملات المالية، مما أدى إلى إلغاء العقود وفشل العلاقات مع المؤسسات المصرفية، من بين تحديات أخرى، مع ما يترتب على ذلك من تكاليف وعواقب كثيرة جداً على الشعب الكوبي والاقتصاد الكوبي. وستؤيد البلدان الأعضاء في منظومة التكامل لأمريكا الوسطى اعتماد مشروع القرار A/77/L.5، المعنون "ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا"، مع إعادة تأكيد التزامها التام بالمقاصد والمبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولي، بما في ذلك تلك المتعلقة بالاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

وتأمل منظومة التكامل لأمريكا الوسطى أن نجتمع في المستقبل غير البعيد، بدلاً من اعتماد مشروع قرار مثل المشروع المعروض علينا اليوم، الذي ما فتئنا نناقشه منذ ٣٠ عاماً، للاحتفال بانتهاء سياسة غير مبررة ومعاناة جيل آخر من الكوبيين. إن العيش في سلام والتعاون مع بعضنا البعض في السعي لإيجاد حلول لتحدياتنا المشتركة أمر حيوي والطريقة الوحيدة لخلق المستقبل الذي نريده للجميع.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): ما لم أسمع اعتراضاً، أود أن أقترح إغلاق قائمة المتكلمين في مناقشة هذا البند، نظراً للعدد الكبير من أسماء الوفود المدرجة بالفعل في القائمة.

تقرر ذلك.

السيدة سكيف (الأرجنتينية) (تكلمت بالإسبانية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الدول الأعضاء في جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

لقد رحبت الجماعة الاقتصادية لدول أمريكا اللاتينية والكاريبي بالخطوات التي اتخذتها كوبا والولايات المتحدة بين عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦ لبدء عملية تطبيع علاقاتها الدبلوماسية، والتي بدأت فصلاً جديداً في تاريخ السلام والتعايش فيما بين دول الأمريكتين. ومع ذلك،

والحصار، الذي أدين مرارا وتكرارا في قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن التي تحظى بتأييد إجماعي تقريبا، يتسبب في تكاليف إنسانية واقتصادية جسيمة تلحق ضررا لا يمكن إصلاحه برفاه الشعب الكوبي. ويشكل الحصار عقبة أمام إعمال الحقوق الأساسية للناس في مجالات مثل الصحة والتعليم والغذاء والسياحة والنقل والصناعة والثقافة، على سبيل المثال لا الحصر. وعلاوة على ذلك، فإن له أثرا سلبيا على كل مجال من مجالات اقتصاد البلد، حيث يشكل حاجزا أمام الظروف الائتمانية المواتية، ونقل التكنولوجيات المتطورة، وتعبئة رأس المال الأجنبي، والاستثمار الأجنبي المباشر، وحماية البيئة، واندماج البلد الكامل في الاقتصاد العالمي.

ونعترض أيضا على الإدراج غير العادل لكوبا في قائمة الدول الراحية للإرهاب، الأمر الذي إلى جانب عدم إثباته، زاد من الأثر المخيف للقيود المرتبطة بالحصار وفاقم كفاح كوبا لإقامة علاقات تجارية ومالية مع الشركاء الدوليين. ونحث حكومة الولايات المتحدة الأمريكية على وضع حد لهذه التدابير.

وعلى الرغم من القيود التي يفرضها الحصار والتدابير ذات الصلة، واصلت كوبا الدفاع عن نفسها وأظهرت ريادتها في مختلف مجالات التعاون والتضامن الدوليين. وتعرب الأرجنتين عن تأييدها الكامل لكوبا، فضلا عن تمسكها بمبدأ المساواة القانونية بين جميع الدول فيما يتعلق بسيادتها، مؤكدة على ضرورة سيادة الاحترام غير المشروط لجميع الاختلافات الاقتصادية أو السياسية أو غير ذلك. ويجب إنهاء الحصار المفروض على كوبا، وهو أطول نظام للجزاءات الانفرادية يطبق على أي بلد على الإطلاق. وفي كل عام منذ عام ١٩٩٢، تعلن الجمعية العامة، بأغلبية ساحقة، تأييدها لاحترام القانون الدولي، والتقدير بمقاصد ومبادئ الميثاق، وحق الشعب الكوبي في اختيار مصيره.

وأخيرا، ستصوت الأرجنتين مؤيدة مشروع القرار A/77/L.5، مما يدل مرة أخرى على معارضتها الشديدة للحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا، فضلا عن استخدام التدابير القسرية

كان له تأثير شديد على المعاملات المالية الدولية لكوبا وعلى رفاه الشعب الكوبي.

ويحدد ميثاق الأمم المتحدة الحقوق والالتزامات والمبادئ التي أصبحت جزءا من التراث القانوني للبشرية فضلا عن القانون الدولي. ولا ينبغي أن ينتهكها أو يقوضها أي عضو. وينبغي للدول الأعضاء أن تعدل إجراءاتها الوطنية والدولية تماشيا مع الحقوق والالتزامات والمبادئ المنصوص عليها في ميثاقنا. وتؤيد جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بقوة اعتماد مشروع القرار A/77/L.5، المعنون "ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا". ونشدد على عدم الاتساق في تطبيق التدابير القسرية الانفرادية التي لا يدعمها القانون الدولي ولا نص ميثاق الأمم المتحدة أو روحه أو مقاصده أو مبادئه. ونكرر ندائنا إلى الولايات المتحدة بأن تستجيب لمناشدة بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وكل منطقة من مناطق العالم وشعوبها، وأن تضع حدا نهائيا للحصار الجائر المفروض على كوبا.

وأود أن أضيف بصفتي الوطنية النقاط التالية:

وقد دأبت الأرجنتين على رفض سياسة الحصار التي تفرضها حكومة الولايات المتحدة على كوبا. وتلك الممارسة، التي استمرت لأكثر من نصف قرن، بالإضافة إلى كونها غير مبررة أخلاقيا، تشكل انتهاكا لميثاق الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولي وروح تعددية الأطراف. وتكرر الأرجنتين تأكيد التزامها الكامل بمبادئ التساوي في السيادة بين الدول، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وحرية التجارة والملاحة الدوليتين. والحصار لا أخلاقي ومجحف وغير قانوني.

ومن الواضح للمجتمع الدولي أن الحصار هو العقبة الرئيسية أمام التنمية الاجتماعية والاقتصادية للشعب الكوبي. وتبين الإحصاءات الواردة في التقرير (A/77/358) عمق آثار هذا التدبير على كل جانب من جوانب الحياة في كوبا. وفي السياق الدولي المعقد الراهن، تزداد لا إنسانية الحصار المفروض على كوبا ويصبح لا مبرر له أكثر من أي وقت مضى، ولم يسفر سوى عن معاناة شعب كوبا وحرمانه.

وفي هذه الحالة، الجزاءات الاقتصادية والتجارية والمالية الانفرادية المفروضة على كوبا - ينبغي إلغاؤها فوراً.

ويساور مجموعة الـ ٧٧ والصين قلق بالغ إزاء الأثر المنهك الذي يسببه حصار الولايات المتحدة الذي مرت عليه أكثر من ٦٠ سنة على كوبا وشعبها. فبين شهري آب/أغسطس ٢٠٢١ وشباط/فبراير ٢٠٢٢، تسبب الحصار في خسائر تزيد عن ٣,٨ بلايين دولار لكوبا. والاستثمار الأجنبي المحدود وصعوبة الحصول على ائتمانات التنمية يتحولان مباشرة إلى مصاعب اقتصادية ومعاناة إنسانية لشعب كوبا. كما كان الحصار عقبة كأداء أمام الإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية في البلد. ويساورنا القلق إزاء إمكانية أن تقوض إمكانات كوبا الإنمائية بشكل مجحف من حيث التنمية الاقتصادية والبشرية، إذا استمرت الجزاءات الاقتصادية، وسيكون من المستحيل عليها أن تشرع بنجاح في السير على طريق التنمية المستدامة المتوخى في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ التي تعهدت جميع الدول الأعضاء بدعمها.

لقد قدمت كوبا إسهامات واسعة النطاق وباستمرار للمجتمع الدولي لعقود عديدة، ولا سيما من خلال التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وكانت مساعدتها للبلدان الأخرى في سياق جائحة مرض فيروس كورونا مثالا رائعا على التعاون فيما بين بلدان الجنوب. ونحن، أعضاء مجموعة الـ ٧٧ والصين، نكرر الإعراب عن تأييدنا لمشروع القرار A/77/L.5، وكذلك دعوتنا إلى إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا. إن إلحاحية وضرورة رفع الحصار أكثر وضوحاً من أي وقت مضى، خاصة وأن هذه هي المناسبة الثلاثين التي ستعتمد فيها الجمعية العامة قراراً يدعو إلى إنهائه. ولذلك فإننا نناشد المجتمع الدولي أن يكتف جهوده لدعم رفع الحصار، لا لتحسين إمكانات كوبا فحسب، بل أيضاً لمساعدة جميع أعضاء المجتمع العالمي في سعيهم إلى تحقيق تهميتهم الاقتصادية والاجتماعية على نحو كامل.

السيد سميث (جزر البهاما) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أخطب الجمعية العامة بالنيابة عن الدول الـ ١٤ الأعضاء في الجماعة

الانفرادية، وتطبيق قوانين التجارة الوطنية خارج الحدود الإقليمية، واعتماد ممارسات تجارية تمييزية. ونأمل أن تتوقف الحاجة إلى اتخاذ أي قرارات أخرى من هذا النوع في المستقبل، وأن ينتهي الحصار الجائر المفروض على كوبا نهائياً.

السيد خان (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلّم بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين بشأن البند ٣٦ من جدول الأعمال، المعنون "ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا".

وأود أن أشكر الأمين العام على تقريره الشاملين عن البند الذي نناقشه اليوم (A/76/405 و A/77/358).

تعرب المجموعة عن أسفها لأن الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا منذ أكثر من ستة عقود لا يزال يطبق بالكامل ولا ما زال نافذاً. وفي هذا الصدد، نود أن نذكر هنا بالخطوات الإيجابية التي اتخذتها الإدارة الأمريكية بين عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦. وفي حين أنها ليست كافية لإنهاء أثر الحظر بشكل فعال، فإنها تتحرك في الاتجاه الصحيح. ونأسف للسياسة التي وضعتها الإدارة الأمريكية مؤخراً بهدف تعزيز الحصار المفروض على كوبا، الذي لا يزال سارياً على الرغم من التغيير في الإدارة والذي نعتقد أنه يشكل عقبة أمام عملية تحقيق تطبيع العلاقات بين البلدين. ويساورنا قلق بالغ إزاء اتساع نطاق الحصار المفروض على كوبا خارج الحدود الإقليمية، بما في ذلك التنفيذ الكامل للباب الثالث من قانون هيلمز - بيرتون والإدراج غير العادل لكوبا في قائمة الدول الراضية للإرهاب. ونرفض تعزيز حكومة الولايات المتحدة للتدابير المالية التي اتخذتها بهدف تشديد الحصار.

وتؤكد مجموعة الـ ٧٧ والصين من جديد التزامها بمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه وروحه، ولا سيما فيما يتعلق بتساوي السيادة بين الدول، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لها، وحرية التجارة والملاحة الدوليتين. ونعتقد أن من واجب ومسؤولية كل دولة عضو أن تمتثل امتثالاً صارماً لتلك المبادئ وأن أي سياسة أو إجراء يتجاهلها -

للحصار. وتعاني كوبا من أزمات الوقود والغذاء والأزمة المالية على الصعيد العالمية ومن الأثر المستمر للجائحة وحالة الطوارئ المناخية، فيما ما زالت تتعافى من التأثير الكارثي للإعصار إيان. إن تعدد الأزمات التي تواجهها كوبا والتطبيق الكامل لقانون هيلمز - بيرتون، بما في ذلك الباب الثالث منه، وإدراج كوبا بلا أساس في قائمة الدول الراعية للإرهاب والحملة الإعلامية الخبيثة، كلها عوامل اجتمعت لتلحق خسائر مدمرة ولإنسانية بكوبا وشعبها وانتعاشهم الاقتصادي وبجهود البلد لتحقيق تنميته المستدامة.

وتتشاطر الجماعة الكاريبية وكوبا شراكة تاريخية واسعة النطاق وقوية تقوم على الاحترام المتبادل والتضامن والالتزام المشترك بالتنمية والتعاون في منطقة البحر الكاريبي. وفي الشهر المقبل، ستحتفل الجماعة الكاريبية وكوبا بمرور ٥٠ عاما على إقامة العلاقات الدبلوماسية، وسيكون ذلك معلما بارزا في علاقاتنا الأخوية الطويلة الأمد. وعلى الرغم من القيود الشديدة التي سببها الحصار على مدى العقود الخمسة الماضية، أسهمت كوبا إسهاما كبيرا في تنمية منطقة البحر الكاريبي. وتواصل الجماعة الكاريبية وكوبا التعاون في مجالات مثل الصحة والتعليم والتجارة والحد من أخطار الكوارث وفي المجال الرياضي. وكانت كوبا أول من نشر موظفي رعاية صحية في عدة دول أعضاء في الجماعة الكاريبية في الأيام الأولى لجائحة مرض فيروس كورونا لتعزيز نظم الصحة العامة في المنطقة، بالإضافة إلى موظفي الرعاية الصحية الذين تم تعيينهم بالفعل في البلدان الأعضاء في المنطقة والذين يضطعون بدور مستمر في دعم جهود بلداننا لتحسين إمكانية الحصول على الرعاية الصحية. وقدمت كوبا أيضا العديد من المنح الدراسية على مستوى التعليم العالي والمهني، مما دعم تنمية الموارد البشرية في منطقتنا.

إن الشراكة الوثيقة بين بلدان الجماعة الكاريبية وكوبا نموذج دائم لما يمكن أن يحققه التعاون فيما بين بلدان الجنوب نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتحت الجماعة الكاريبية الولايات المتحدة على الاستجابة لنداء الجمعية العامة بالإبقاء الفوري للحصار، وهو شرط

الكاريبية بشأن البند ٣٦ من جدول الأعمال، المعنون "ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا".

تؤيد الجماعة الكاريبية البيانين اللذين أدلى بهما ممثلا باكستان، بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، والأرجنتين، بالنيابة عن جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وكذلك البيان الذي سيدلي به ممثل أذربيجان بالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز.

وأود أن أؤكد بوجود معالي السيد برونو رودريغيس باريا، وزير خارجية جمهورية كوبا، اليوم في قاعة الجمعية العامة.

نعود إلى هذه القاعة لنؤكد مرة أخرى مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، بما في ذلك احترام السيادة وعدم التدخل والتسوية السلمية للمنازعات والحفاظ على العلاقات الودية بين الدول. ونؤكد من جديد أيضا أنه لا توجد استثناءات لانتهاكات القانون الدولي. ويشكل الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الأحادي الجانب الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا انتهاكا واضحا للميثاق والقانون الدولي. وتطبيق قوانين دول ثالثة خارج الحدود الإقليمية يتعارض مع نص وروح أحكام الميثاق ويتحاشى مبادئ تعددية الأطراف التي نلتزم بها جميعا. ولتلك الأسباب، دأبت الجمعية العامة على مدى أكثر من ثلاثة عقود على الدعوة بأغلبية ساحقة إلى رفع الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الأحادي الجانب المفروض على كوبا. ومع ذلك، لا يزال الحصار مستمرا في تحد للقانون الدولي و ٢٩ قرارا من قرارات الجمعية العامة.

وتشجب الجماعة الكاريبية بشدة استمرار فرض الحصار ونكرر الإعراب عن قلقنا إزاء الأثر السلبي العميق الذي خلفته تلك التدابير على التنمية الاجتماعية والاقتصادية لكوبا وعلى سبل عيش الشعب الكوبي ورفاهه. ولذلك، فإن الجماعة الكاريبية، كما فعلت دائما، تتضمن مرة أخرى إلى الدعوة اليوم إلى الإنهاء الفوري للحصار. وتدين الجماعة الكاريبية أيضا إدراج كوبا بلا مبرر في قائمة الدول الراعية للإرهاب، وهو تدبير لا يؤدي إلا إلى زيادة تعقيد العواقب الإنسانية

إننا نسعى جاهدين للعمل لصالح البشرية ورفاه شعوبنا. وقد اتفق قادتنا هنا في الأمم المتحدة على أهداف التنمية المستدامة والتزموا بالاستجابة لتطلعات المجتمع الدولي لضمان عدم تخلف أحد عن الركب. وفي هذا الصدد، يشكل الحصار المفروض على كوبا عقبة في طريق شعبها نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة ويتعارض مع التزامنا بتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ولذلك، تتضمن منظمة التعاون الإسلامي إلى الأغلبية الساحقة التي تدعو لإنهاء الحصار المفروض على كوبا. وتؤيد الدول الأعضاء في المنظمة مشروع القرار A/77/L.5 وتدعو الدول الأعضاء إلى التصويت مؤيدة له، كما فعلت في السنوات السابقة.

السيدة تيسفاماريام (إريتريا) (تكلمت بالإنكليزية): تشرف دولة إريتريا بأخذ الكلمة نيابة عن "مجموعة الأصدقاء المدافعين عن ميثاق الأمم المتحدة". وبالنسبة لمجموعتنا، تكتسي هذه المناقشة أهمية حاسمة في سياق المسعى الذي يوحدها لتحقيق الاحترام الصارم لمقاصد المنظمة ومبادئها، على النحو الوارد في ميثاق الأمم المتحدة. وبلا شك، يشكل الحصار الجائر والتعسفي المفروض على كوبا أحد أخطر الانتهاكات للقانون الدولي والميثاق وأطولها أمدا وأكثرها منهجية. وصادف يوم ٣ شباط/فبراير الذكرى السنوية الستين لبدء نفاذ سياسة الحصار والتخويف والمضايقة هذه، وهي سياسة غير مقبولة. وبالإضافة إلى كونه مخزيا أخلاقيا وسياسيا بمحاولته إخضاع بلد صغير مسالم وداعم من خلال ممارسة ضغوط شديدة، فإن الحصار المفروض على كوبا ينتهك أسس المنظمة ذاتها، وهذا هو السبب في أنه يُعتبر غير قانوني.

وتتص المادة ١ من الميثاق على أن من مقاصده تنمية العلاقات الودية بين الأمم على أساس احترام مبدأ المساواة في الحقوق وحقوق الشعوب في تقرير مصيرها. بيد أن الحصار لا ينتهك فحسب حق الكوبيين في إدارة شؤونهم بطريقة سيادية دون تدخل، بل إنه يحد أيضا من قدرة دول أخرى في العالم على تطوير علاقاتها التجارية مع كوبا بحرية. وتتعرض أي دولة في العالم، غنية كانت أم فقيرة،

أساسي لاستئناف تطبيع العلاقات مع كوبا. وثمة مصلحة مشتركة للولايات المتحدة والجماعة الكاريبية وكوبا جميعا في أن تنعم المنطقة الكاريبية بالسلام وأن تسودها علاقات ودية بين دول المنطقة على أساس الاحترام المتبادل واحترام القانون الدولي. وتتضمن الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية مع كوبا وستؤيد مشروع القرار A/77/L.5.

السيد محمود (مصر) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أدلي بهذا البيان بشأن مشروع القرار A/77/L.5، المعنون "ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا" باسم أعضاء منظمة التعاون الإسلامي.

مما يثير القلق بصفة خاصة أن الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا لا يزال ساريا بعد ستة عقود. ونشدد على أن هذه المرة الثلاثون التي تنتظر فيها الجمعية العامة في مشروع قرار سنوي بهذا الشأن. وعلى الرغم من الرسالة المفحمة التي وجهتها الجمعية في المناسبات السابقة التي التقينا فيها، فإن الحصار لم يتوقف بل هو أقوى من أي وقت مضى. ولا يؤثر الحصار على القطاع التجاري الكوبي والأنشطة الاقتصادية الوطنية فحسب، بل ترتبت عنه أيضا عواقب إنسانية وخيمة على السكان الكوبيين. وعلاوة على ذلك، تعوق هذه السياسة قدرة البلدان الأخرى على الاستثمار في كوبا والتجارة معها بسبب آثارها التي تتجاوز الحدود الإقليمية.

خلال الفترة بين آب/أغسطس ٢٠٢١ وشباط/فبراير ٢٠٢٠، تسبب الحصار في خسائر تزيد عن ٣,٨ بليون دولار لكوبا، مما مثل أضرارا جسيمة للاقتصاد الوطني الكوبي في سياق عالمي صعب بالفعل بالنسبة للبلدان النامية. وعلاوة على ذلك، فإن نجاح كوبا في وقف انتشار جائحة مرض فيروس كورونا معرض للخطر. ويؤثر الحصار تأثيرا كبيرا على النظام الصحي الوطني، مما ينعكس في الصعوبات التي تواجهها الصناعة الوطنية في شراء المواد اللازمة لحفظ الأغذية وإنتاج الأدوية وغيرها من المنتجات، نظرا للقيود المفروضة حاليا على كوبا على شراء السلع التي تزيد فيها نسبة المكونات التي منشؤها الولايات المتحدة عن ١٠ في المائة. ولا يزال الوضع العام مصدر قلق بالغ بالنسبة لنا.

وتخول المادة ١٣ من ميثاق الأمم المتحدة للجمعية العامة، من بين وظائفها وسلطاتها، تعزيز التعاون الدولي في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتعليمية والصحية. وبالنظر إلى أن الحصار المفروض على كوبا يشكل عائقاً رئيسياً أمام تحقيق ذلك الهدف، فضلاً عن كونه عقبة أمام زيادة الإسهام القيم الذي يمكن أن تقدمه كوبا للتعاون الدولي، فإن الجمعية العامة ستشغل في أداء وظائفها إلى أن يتم القضاء على تلك السياسة الضارة.

ونعرب عن تضامننا مع شعب كوبا وحكومتها. ونطالب بإنهاء فوري وغير مشروط للحصار، وندعو جميع الدول الأعضاء في المنظمة إلى تأييد مشروع القرار A/77/L.5 مرة أخرى، الذي سيرفضه الوفد الكوبي.

السيد علفيف (أذربيجان) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم الدول الـ ١٢٠ الأعضاء في حركة بلدان عدم الانحياز.

في البداية، نود أن ننوه بحضور معالي السيد برونو رودريغيس باريا، وزير خارجية جمهورية كوبا، وأن نرحب به ترحيباً حاراً. كما إننا ممتنون أيضاً للأمين العام على التقريرين المتعلقين بهذه المسألة الهامة (A/76/405 و A/77/358).

في كل عام على مدى ثلاثة عقود، تعرب الجمعية العامة عن تأييدها الكاسح لشعب وحكومة كوبا وتضامننا معها من خلال موقفها المبدئي المؤيد للقرار الداعي إلى رفع الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة على ذلك البلد ذي السيادة. وفي الدورة الخامسة والسبعين للجمعية العامة، صوتت الأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء مؤيدة القرار ٧٥/٢٨٩ وفي ذلك الصدد، تكرر حركة عدم الانحياز مرة أخرى معارضة الشديدة لإصدار وفرض تدابير قسرية انفرادية لا تأذن بها أجهزة الأمم المتحدة ذات الصلة، والتي لا تتسق مع مبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، نظراً لآثارها التي تتجاوز الحدود الإقليمية وطابعها غير القانوني.

وقد أكدت حركة عدم الانحياز مراراً وتكراراً دعوتها حكومة الولايات المتحدة إلى إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي

لأعمال انتقامية من جانب سلطات الولايات المتحدة إذا أقامت علاقات اقتصادية مع كوبا. وتم تعزيز الطابع العقابي والمتجاوز للحدود الإقليمية للحصار كما لم يحدث من قبل بعد التطبيق الكامل للباب الثالث من قانون هيلمز - بيرتون في أيار/مايو ٢٠١٩، والذي فتح إمكانية رفع دعاوى قضائية في محاكم الولايات المتحدة ضد الشركات الدولية التي تعمل بمنتجات تم تأمينها من قبل الدولة الكوبية. ويهدد الحصار، بوصفه عنصراً أساسياً من الهدف المعلن للحكومات المتعاقبة للولايات المتحدة المتمثل في تقويض المشروع الاجتماعي للثورة الكوبية، الاستقلال السياسي لكوبا، وهو ما يتعارض مع ما تدعو إليه المادة ٢ من الميثاق فيما يتعلق بالعلاقات بين الدول الأعضاء في المنظمة.

وربما يكون الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا إحدى المسائل التي أدانها المجتمع الدولي بأكبر قدر من المنهجية والقوة على مر السنين. وفي ٢٩ مناسبة، اتخذت الجمعية قراراً بأغلبية ساحقة يطالب بإنهاء تلك السياسة. وعلى الرغم من تلك الرسالة التي لا لبس فيها الموجهة إلى أكثر هيئات الأمم المتحدة تمثيلاً وديمقراطية، واصلت الولايات المتحدة التصرف بشكل انفرادي، ومعاقبة الشعب الكوبي، وإقامة حاجز هائل أمام العلاقات الطبيعية بين كوبا والولايات المتحدة، وإعاقة علاقات كوبا مع بقية العالم.

ورفض هذا التدهور الذي يعاني منه الشعب الكوبي ليس مسألة تعاطف أو أيديولوجيات؛ إنها مسألة تتعلق بالدفاع عن العدالة والقانون الدولي والشعور الأساسي بالإنسانية الذي ينبغي أن يسود العالم. إن معارضة الحصار المفروض على كوبا تعني التصرف بالنيابة عن مئات وآلاف الأسر التي وقعت ضحية لمنطق الهيمنة الذي لا يمكن تصوره في القرن الحادي والعشرين. وعاماً بعد عام، توضح تقارير الأمين العام المقدمة في إطار هذا البند العواقب العديدة والحساسة التي يسببها الحصار على الشعب الكوبي. والأطفال والشباب هم الذين يعانون من هذه الآثار، والأمهات وكبار السن هم الذين يعيشون في الحرمان وهم ضحايا الحصار المؤذي واللاإنساني الذي تحركه دوافع سياسية.

الذي تتعرض له المعاملات المالية الكويتية في الولايات القضائية لبلدان ثالثة مستمرا، مما له أثر رادع كبير من الناحية الاقتصادية. ومن آب/أغسطس ٢٠٢١ إلى شباط/فبراير ٢٠٢٢، بلغت آثار هذه العقوبات على الاقتصاد الكويتي ٢٦٠,٨ مليون دولار. كما تُحرم كوبا من الوصول إلى الأسواق والمعونة الدولية من المؤسسات المالية الدولية وعمليات نقل التكنولوجيا، مما يخلق عقبات خطيرة أمام التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلد. وبالإضافة إلى ذلك، يشكل الحصار العائق الرئيسي أمام توسيع نطاق إمكانية الوصول إلى الإنترنت، والاتصالات الشخصية، وتطوير العلاقات الثقافية والرياضية والعلمية. وتؤكد حركة عدم الانحياز من جديد أن استمرار الحصار لا يمكن تبريره على الإطلاق، وأنه لا يتوافق مع هذه الفترة من التاريخ. كما أنه يتعارض مع جهود كوبا المستمرة لتحقيق تنميتها المستدامة، بما في ذلك تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

وتعرب الحركة عن بالغ قلقها إزاء اتساع نطاق الحصار المفروض على كوبا من حيث طابعه المتجاوز للحدود الإقليمية، بما في ذلك التنفيذ الكامل للباب الثالث من قانون هيلمز - بيرتون. وترفض حركة عدم الانحياز أيضا تعزيز التدابير المالية التي اتخذتها حكومة الولايات المتحدة لتشدّد الحصار، الذي يلحق أضرارا اقتصادية بالشعب الكويتي تصل إلى ١,٣٩ تريليون دولار، مع الأخذ في الحسبان انخفاض قيمة الدولار مقابل سعر الذهب في السوق الدولية. ووفق الأسعار الحالية تسبب الحصار، خلال كل هذه السنوات، في أضرار تزيد عن ١٥٤ مليار دولار. وتجدر الإشارة إلى أنه في الأشهر الـ ١٤ الأولى من الإدارة الأمريكية الحالية وحدها، تجاوزت تكلفة الأضرار الناجمة عن الحصار ٦,٣ مليار دولار، وهو ما يمثل ضررا يزيد على ٤٥٤ مليون دولار شهريا، أي أكثر من ١٥ مليون دولار يوميا.

تعتبر حركة عدم الانحياز تشديد الحصار المفروض على كوبا الذي اعتمدته حكومة الولايات المتحدة في حزيران/يونيه ٢٠١٧ انتكاسة خطيرة في عملية تطبيع العلاقات الثنائية بين البلدين. كما تدين الحركة بشدة إدراج جمهورية كوبا في القائمة أحادية الجانب

الانفرادي الذي تفرضه على كوبا بصورة غير قانونية لأكثر من ستة عقود حتى الآن. إن الحصار، وهو انتهاك للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة والقواعد والمبادئ التي تحكم العلاقات بين الدول، يشكل انتهاكا لحق كوبا في التفاعل الكامل مع المجتمع الدولي.

لقد حافظت حركة عدم الانحياز تاريخيا على موقفها المبدئي المتمثل في رفض التدابير القسرية الانفرادية التي لا تأذن بها أجهزة الأمم المتحدة ذات الصلة، والتي لا تتسق مع مبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، أو التي تتعارض مع المبادئ الأساسية للنظام التجاري المتعدد الأطراف، أو التي تستخدم كأداة للضغط السياسي أو الاقتصادي والمالي ضد الدول، ولا سيما البلدان النامية. وقد أعاد تأكيد ذلك الموقف مؤتمر القمة الثامن عشر لرؤساء دول وحكومات حركة عدم الانحياز، المعقود في باكو.

والحصار المفروض على كوبا مثال واضح على الآثار السلبية للتدابير القسرية الانفرادية على رفاه الشعوب المتضررة، التي تمنعها، في جملة أمور، من التمتع الكامل بحقوق الإنسان الخاصة بها وإعمالها، بما في ذلك الحق في التنمية. وفي السنوات الخمس الماضية، حدث تصعيد تدريجي ومنهجي للسياسة العدوانية التي تنتهجها الولايات المتحدة ضد كوبا وجميع الدول ذات السيادة التي تقيم علاقات اقتصادية وتجارية ومالية مع ذلك البلد أو تحاول إقامتها. وتم تنفيذ أكثر من ٢٤٠ إجراء خلال عهد حكومة الولايات المتحدة السابقة، مع اعتماد أكثر من ٥٠ منها في عام ٢٠٢٠ وحده وسط جائحة مرض فيروس كورونا. ولا تزال غالبية تلك التدابير الإضافية قائمة حتى اليوم.

إن الضرر المباشر وغير المباشر الذي ألحقه الحصار المفروض على كوبا ضرر هائل. فهو يؤثر على جميع القطاعات الحيوية في الاقتصاد الكويتي، بما في ذلك الصحة العامة والتغذية والزراعة، فضلا عن التجارة والاستثمار والسياحة والنظام المصرفي. وقد تضرر القطاع المصرفي بشكل خاص، لا سيما منذ آخر مرة تم فيها النظر في هذا البند من جدول الأعمال. ولا يزال الاضطهاد

السيد أفونسو (موزامبيق) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أدلي بهذا البيان باسم مجموعة الدول الأفريقية بشأن بند جدول الأعمال المعنون "ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا".

لا تزال هذه المسألة تكتسي أهمية كبيرة وتشكل مصدر قلق شديد للمجموعة الأفريقية، بل ولأفريقيا بأسرها. وللمرة الثالثة عشرة، كرر رؤساء دولنا وحكوماتنا، في الدورة العادية الخامسة والثلاثين لجمعية الاتحاد الأفريقي، المعقودة في شباط/فبراير، موقفهم الداعي إلى رفع الجزاءات المفروضة على شعب كوبا وحكومتها. كما تعيد المجموعة الأفريقية تأكيد موقفها بأن الجزاءات غير القانونية، ولا سيما تنفيذ الباب الثالث من قانون هيلمز - بيرتون، تشكل العقبة الرئيسية أمام تحقيق كوبا لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ما فتئت أفريقيا قلقة بشأن معضلة كوبا نظرا للأهمية التي توليها لتحقيق أهداف خطة عام ٢٠٣٠. ومن الواضح أن كوبا، بوصفها عضوا مسؤولا في المجتمع الدولي، قدمت إسهامات إيجابية عديدة على مر العقود لأفريقيا والعديد من الدول والشعوب الأخرى في جميع أنحاء العالم.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن اعتماد مشروع القرار السنوي بشأن إنهاء الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا يمثل نداء من جميع البلدان على مدى ٣٠ عاما حتى الآن، وستواصل المجموعة الأفريقية تأكيد دعمها الكامل لمشروع القرار هذا. وتود المجموعة الأفريقية أن تعرب عن أسفها إزاء الانتكاسة التي تعرضت لها العلاقات الثنائية بين كوبا والولايات المتحدة، وندعو حكومة الولايات المتحدة إلى العمل من أجل استعادة العلاقات الإيجابية ورفع الحصار المفروض منذ أمد بعيد على شعب كوبا وحكومتها. وتود المجموعة الأفريقية أن تؤكد من جديد أنها ستظل ثابتة في موقفها المبدئي المتمثل في التضامن الكامل مع كوبا وشعبها وحكومتها، بينما تدعو إلى الإنهاء الفوري لذلك الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي.

السيد دي لا فوينتي راميريس (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): أود أن أرحب بوجود وزير خارجية كوبا، السيد برونو رودريغيز باريا، في هذه القاعة.

للدول الراعية للإرهاب التي وضعتها وزارة خارجية الولايات المتحدة الأمريكية، على نحو ما أعلن في ١١ كانون الثاني/يناير ٢٠٢١. وترفض حركة عدم الانحياز تسييس مكافحة الإرهاب، بما في ذلك من خلال الاعتماد أحادي الجانب لقوائم تتهم الدول ومؤسساتها المنشأة دستوريا بدعمها المزعوم للإرهاب، ولذلك ترفض الاتهام الذي لا أساس له بأن كوبا ترعى الإرهاب. وتتطلع حركة عدم الانحياز إلى أن تتخذ الإدارة الحالية للولايات المتحدة الأمريكية الإجراءات اللازمة لعكس مسار تلك الخطوات المتهورة والتحرك نحو تطبيع العلاقات.

وحقيقة أن ١٨٤ دولة عضوا صوتت مؤيدة للقرار ٢٨٩/٧٥ تمثل تعبيراً عن الإجماع داخل المجتمع الدولي على المطالبة بإنهاء الحصار المستمر منذ ٦١ عاما والتقييد الكامل بالمقاصد والمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولي، بما في ذلك تلك المتعلقة بالاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول. في الوقت الراهن، تتعاون أكثر من ١٩٠ دولة اقتصاديا وسياسيا مع كوبا، بينما تستمر الولايات المتحدة وحدها في اتباع سياسة الجزاءات الاقتصادية غير المبررة وغير القانونية. وبناء على ذلك، تحت الدول الأعضاء في حركة عدم الانحياز مرة أخرى حكومة الولايات المتحدة الأمريكية على الإذعان لإرادة الأغلبية الساحقة من المجتمع الدولي وتصحيح سياساتها الفاشلة بالامتثال الكامل لجميع قرارات الجمعية العامة ذات الصلة، التي تدعو إلى إنهاء الحصار المفروض على كوبا بشكل فوري وكامل.

وفي الختام، فإن حركة عدم الانحياز، إذ تكرر تأكيد التزامها بتشجيع تعددية الأطراف والحفاظ عليها وتعزيزها، تؤكد من جديد أن الاحترام الكامل لمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، ولا سيما تلك التي تشير إلى المساواة في السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وعدم التعرض لها، أمر حاسم لصون السلام والأمن الدوليين بشكل فعال. ولذلك، يجب على المجتمع الدولي أن يواصل العمل معا من أجل عكس مسار الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا وإنهائه، بالنظر إلى جملة أمور منها طابعه غير القانوني وآثاره التي تتجاوز الحدود الإقليمية.

الجائحة، وكذلك على توفير الغذاء للشعب الكوبي. إن تجويع السكان المدنيين هو شكل آخر من أشكال السلوك المحظور بموجب القانون الدولي الإنساني - وينطبق ذلك أكثر في أوقات السلم، ولا يزال الأمر أسوأ في الوقت الذي استأنفت الولايات المتحدة وكوبا العلاقات الدبلوماسية التي يحكمها ميثاق الأمم المتحدة.

إن الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة يحتفظ لمجلس الأمن بالسلطة الحصرية لفرض تدابير قسرية لاستعادة السلام والأمن الدوليين أو صونهما. ويؤكد بلدي أنه لا ينبغي فرض أي جزاءات من أي نوع، غير تلك التي يقرر مجلس الأمن اعتمادها.

يضاف إلى ما تقدم إعادة إدراج كوبا، في كانون الثاني/يناير ٢٠٢١، في قائمة الولايات المتحدة للبلدان الراعية للإرهاب، وهو ما يشكل، إلى جانب كونه هراء واضحاً، محاولة أخرى لتقويض حكومة كوبا وشعبها، وذلك بعرقلة العمليات المالية للبلد وغير ذلك من المعاملات. ونلاحظ أن أحد المبررات التي قُدمت لإعادة إدراج كوبا في قائمة جزاءات الولايات المتحدة هو أن كوبا، انطلاقاً من روح تعزيز حوار السلام في كولومبيا، استضافت أعضاء من جيش التحرير الوطني لذلك البلد. وبناء على ذلك، تجدر الإشارة إلى أن مجلس الأمن رحب قبل بضعة أيام تحديداً بالإعلان عن استئناف الحوار بين حكومة كولومبيا وجيش التحرير الوطني. ومرة أخرى، فإن مجلس الأمن وحده هو الذي يستطيع أن يتخذ قرارات تتعلق بالجماعات أو الكيانات التي تمارس الإرهاب أو تروج له.

ويتربط على ما سبق أن التدابير التي تطبقها الولايات المتحدة ضد كوبا تشكل انتهاكاً للقانون الدولي وتترتب عليها مسؤولية دولية. ويجب على الولايات المتحدة وقف هذه التدابير وإصلاح الأضرار وتقديم ضمانات بأنها لن تكررهما، وفقاً لما يقتضيه القانون الدولي. وينبغي للجمعية العامة، من جانبها، أن تطالب الولايات المتحدة بأن تضع على الفور حداً للحصار الاقتصادي والمالي الذي تفرضه على كوبا.

السيد بيريس أيساران (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (تكلم بالإنكليزية): تشكركم جمهورية فنزويلا البوليفارية، سيدي الرئيس، على

إن الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا منذ ما يقرب من ستة عقود، والتجاهل المستمر لقرارات الجمعية العامة من جانب عضو دائم في مجلس الأمن، الذي يتحمل مسؤولية خاصة عن الدفاع عن مقاصد الأمم المتحدة ومبادئها، هما ببساطة أمران غير مقبولين في ضوء القانون الدولي والمبادئ الدستورية للسياسة الخارجية للمكسيك. ويتيح لنا إعلان مبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول وفقاً لميثاق الأمم المتحدة النظر في الحالة المدرجة في جدول أعمال هذه الجلسة على الأسس التالية: أولاً، حق الشعوب في تقرير المصير؛ ثانياً، واجب عدم التدخل في المسائل التي تندرج ضمن الولاية الداخلية لأي دولة؛ وثالثاً، واجب الدول أن تتعاون مع بعضها البعض.

وفي هذا الإطار المعياري، ينص الإعلان على ما يلي:

”لا يجوز لأية دولة استخدام التدابير الاقتصادية أو السياسية أو أي نوع آخر من التدابير، أو تشجيع استخدامها، لإكراه دولة أخرى على النزول عن ممارسة حقوقها السيادية وللحصول منها على أية مزايا“.

وبالتالي، فإن أي تدبير انفرادي يُقصد به أن يكون وسيلة للضغط السياسي لإحداث تغييرات من الخارج في القرارات الداخلية لدولة أخرى يتعارض مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة ويخالف الالتزام بالتعاون والحفاظ على العلاقات الودية بين الدول.

وتدين المكسيك بأشد العبارات الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض منذ قرابة ستة عقود على كوبا، وتدين كذلك قرار تنفيذ الباب الثالث من ”قانون الحرية والتضامن الديمقراطي في كوبا“ المعروف أيضاً باسم قانون هيلمز - بيرتون، الذي لم يؤثر على سيادة الشعب الكوبي فحسب، بل على المصالح الوطنية لبلدان ثالثة أيضاً.

وفي مواجهة الأزمة الصحية الحادة التي تسببت فيها جائحة مرض فيروس كورونا والكوارث الطبيعية الناجمة عن إعصار إيان، رأينا كيف أثر الحصار على إيصال الإمدادات الطبية للتصدي لهذه

وحدها؛ والواقع، أنها سياسة تؤثر على المجتمع الدولي بأسره، وتتعارض مع قواعد القانون الدولي وحتى مع النظام التجاري المتعدد الأطراف نفسه. والأخطر من ذلك أنه حصار تم توسيع نطاقه في السنوات الأخيرة بعد تفعيل الباب الثالث من قانون هيلمز - بيرتون وإدراج كوبا بصورة تعسفية في قائمة انفرادية باعتبارها دولة يُرغم ترويجها للإرهاب، وازدادت حدة الحصار بشكل مخيف عندما كان العالم يواجه اللحظات الصعبة لأسوأ جائحة في السنوات الـ ١٠٠ الماضية. ويبين ذلك الكيفية التي أصبحت فيها حكومة الولايات المتحدة نفسها مروجة للإرهاب الاقتصادي، حيث أكدت تصميمها على استخدام الجائحة كسلاح حرب لتعزيز مصالح وطنية ضيقة وتحقيق طموحاتها في الهيمنة الاستعمارية الجديدة.

وعلى الرغم مما تقدم، لم تحقق السياسة الإمبريالية للولايات المتحدة، ولن تحقق أبداً، أهدافها في كوبا الثورية الاشتراكية لأن شعب ذلك البلد الشقيق مصمم على ممارسة حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير وتحديد نظامه السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي بحرية وبشكل سيادي. ورغم ما سبق ذكره، تواصل كوبا اليوم تجديد تطلعاتها الإنسانية وروح التعاون والتضامن التي تتحلى بها وتقدم بتقان الدعم والمساعدة التقنية للعديد من البلدان في مختلف المجالات، بما في ذلك التعليم والرياضة. ولكن ربما أبرز ما وقع في الأشهر الأخيرة هو إسهام الشعب الكوبي في مجال الصحة. فمن المستحيل أن ننسى كيف أنه قبل أقل من عامين، عندما كانت البشرية تواجه أسوأ هجمة لمرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩)، تم نشر عشرات الوحدات الطبية الكوبية في أكثر من ٣٥ بلداً في أفريقيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي والشرق الأوسط وأوروبا لإنقاذ حياة الملايين من الناس. ومن المستحيل أيضاً نسيان الكيفية التي تمكنت بها كوبا، بناء على جهودها الخاصة وعلى الرغم من الصعوبات التي يفرضها الحصار الإجمالي، من تطوير خمسة لقاحات مضادة لكوفيد-١٩. ويجب أن نشدد على أن ذلك الإنجاز سيظل محفوراً إلى الأبد في تاريخ البشرية.

وبينما عينت الولايات المتحدة آلاف المسؤولين لابتزاز الأموال من عشرات البلدان الموبوءة بالمرض والمعاناة، عينت كوبا آلاف

عقد هذه الجلسة العامة لتناول مسألة يوليها وفد بلدنا أهمية خاصة. كما نشكر الأمين العام على أحدث تقريرين له عن المسألة المعروضة علينا اليوم (A/76/405 و A/77/358).

ونود أيضاً أن نعرب عن أحر تحياتنا لمعالي السيد برونو رودريغيس باريا، وزير خارجية جمهورية كوبا، الحاضر معنا في جلسة اليوم. ويؤيد وفد بلدنا البيانات التي أدلى بها على التوالي، ممثلو باكستان وأذربيجان والأرجنتين وإريتريا بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين وحركة عدم الانحياز وجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ومجموعة الأصدقاء المدافعين عن ميثاق الأمم المتحدة.

طيلة ٣٠ سنة متتالية حتى الآن، وجهت الجمعية العامة - وهي الهيئة الأكثر تمثيلاً في الأمم المتحدة - نداء شبه عالمي لإلغاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تواجهه جمهورية كوبا الشقيقة بشجاعة كبيرة وضمير وإحساس وطني بالوحدة لأكثر من ٦٠ عاماً. إن الحصار غير قانوني لأنه ينتهك كل قاعدة من قواعد القانون الدولي والمبادئ المكرسة في الميثاق التأسيسي للأمم المتحدة. إنه حصار إجرامي لأنه يسبب الموت والألم والمعاناة العشوائية لشعب بأكمله. وهو حصار لا إنساني لأنه ينتهك عمداً وبصورة منهجية الحقوق الإنسانية لأكثر من ١١ مليون كوبي، وبالتالي يمثل العقبة الرئيسية اليوم أمام أعمال حقهم غير القابل للتصرف في التنمية. ويشكل الحصار عقاباً جماعياً تشكل آثاره الضارة جرائم واضحة ضد الإنسانية. والحصار جزء من عمل عدوان اقتصادي يُشن في إطار سياسة تقوم على ممارسة أقصى قدر من الضغط، وهو حصار، كما هو معروف جيداً - إذ تم توثيقه على نطاق واسع - له تأثير مدمر ومميت، مماثل لما تسببه الحروب التقليدية. كما أنه سياسة إرهاب اقتصادي ويؤثر، بطابعه المتجاوز لحدود الولاية الإقليمية، على أي بلد أو كيان يعترف إقامة علاقات اقتصادية أو تجارية أو مالية بطريقة قانونية وسيادية مع جمهورية كوبا الشقيقة.

وعلى الرغم من الادعاءات التي تسوقها حكومة الولايات المتحدة لتبرير عدوانها، فإن هذه ليست مسألة ثنائية أو حصاراً على كوبا

الانتهاكات التي ارتكبتها - حتى الآن مع إفلات تام من العقاب - نظام أصبح، بموقفه الازدراحي للرأي العام العالمي، أكثر الدول عزلة في العالم وأضرت أفعاله برفاه شعوبنا وحققها في العيش في سلام.

وغدا، عندما يعرض مشروع القرار A/77/L.5 للنظر فيه، لن يتمكن وفد بلدي من التصويت مؤيدا للنص بسبب الحظر الإجرامي الذي فرضته الولايات المتحدة بصورة غير قانونية على فنزويلا. ومع ذلك، فإننا نؤيد مشروع القرار بقوة ونختتم بياننا بالدعوة إلى تأييد ساحق لصالحه. والتصويت تأييدا للوثيقة هو تصويت لصالح استقلال كوبا وتصويت لصالح القانون الدولي وتعددية الأطراف. وأخيرا وليس آخرا، إنه تصويت لصالح إنهاء الخطط الاستعمارية الجديدة المتعلقة بالهيمنة والقمع المزعومين على أساس الحظر والجزاءات الانفرادية، التي لا أساس لها في القرن الحادي والعشرين، وبالتالي سيظل محكوما عليها بالفشل. نقول نعم لكوبا ولا للحصار.

السيدة إسبينوسا مدريد (هندوراس) (تكلمت بالإسبانية): يؤيد وفد بلدي البيانات التي أدلى بها في وقت سابق اليوم ممثلو أذربيجان، بالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز؛ والأرجنتين، بالنيابة عن جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛ والجمهورية الدومينيكية، بالنيابة عن منظومة التكامل لأمريكا الوسطى؛ وباكستان، بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين.

يرحب بلدي بمعالي السيد برونو رودريغيس باريا، وزير خارجية جمهورية كوبا الشقيقة ويقدر حضوره في قاعة الجمعية، حيث ندافع عن حق جميع أعضائها في السلام والكرامة. فقبل سبعة وسبعين عاما، أنشئت المنظمة لصون السلام في العالم، وإيجاد حلول للنزاعات، واحترام حقوق الإنسان وتعزيزها. أردنا إنشاء نظام جديد - عالم حر. ومع ذلك، يبدو أننا نسينا دروس التاريخ. وعلى نحو ما عبرت عنه فخامة الرئيسة خيومارا كاسترو سارمينتو في خطابها في المناقشة العامة للدورة الحالية،

”واليوم، بينما تعاقب الحرب مرة أخرى أفقر الناس في العالم وتعرض بلداننا للغزو، ندعو إلى العودة إلى احترام حق

الأطباء والعلماء للدفاع عن حق شعوبنا في الصحة والحياة. ويجدر بنا أن نتساءل: ماذا يمكن لكوبا أن تقدمه لنا أكثر من ذلك؟ وإلى أي مدى يمكنها أن توسع تعاونها الدولي إن أزيلت جميع العقوبات التي فرضت عليها بصورة غير قانونية وتعسفية قبل ٦٠ عاما، ويمكنها بالتالي أن تسخر قدراتها وإمكاناتها بالكامل؟ واليوم، أكثر من أي وقت مضى، وبالنظر إلى الحالة الدولية الراهنة، يجب أن نعلن بوضوح أن العالم لا يحتاج إلى مزيد من الحظر أو الانفرادية. ولن نتمكن من التغلب معا على التحديات الرئيسية والملحة التي تنتظر البشرية إلا من خلال العمل المتضافر، في سياق تعددية أطراف متجددة وشاملة حقا تقوم على الاحترام المتبادل والتسامح.

إن سياسة الخنق البالية التي فرضتها الولايات المتحدة على كوبا من خلال حصارها غير القانوني تمثل أقصى تدابير قسرية انفرادية تفرض على بلد من البلدان في التاريخ الحديث وأطولها وأكثرها جوراً، مع تكلفة بشرية مهولة بالنسبة لسكان ذلك البلد الشقيق. إنها جريمة تؤثر علينا جميعا على قدم المساواة، لأنها تشكل إنكارا للتنوع السياسي والاقتصادي والثقافي في العالم وحققنا في السيادة الوطنية. والأخطر من ذلك أنها اعتداء على نظام العلاقات الدولية برمته ومحاولة لفرض سلطة واشنطن الوطنية على حقوق عشرات الدول. ويبدو أن العدوان الاقتصادي القائم على التطبيق غير القانوني للتدابير القسرية الانفرادية قد أصبح الأداة المفضلة لحكومة الولايات المتحدة لتوسيع نطاق حربها الدائمة ضد أكثر من ثلث البشرية. ولذلك، فإننا من هذا المنبر، ندعو حكومة الولايات المتحدة إلى احترام ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي ووضع حد لجميع التدابير التي تهدد السلم والأمن الدوليين، بما في ذلك فرض الحظر الإجرامي وغيره من التدابير التعسفية والانفرادية.

لقد حان الوقت للاستماع إلى صيحات الغالبية الساحقة التي تطالب بشكل جماعي بالوقف الفوري والنهائي لجميع أنظمة الجزاءات والحصار البالية، بما في ذلك الحصار المفروض على كوبا. وأن الألوان لإنهاء ازدواجية المعايير في تطبيق العدالة الدولية، وتعزيز سيادة القانون وحماية حقوق الإنسان. فلنتوقف عن التسامح مع

الودية والتعاون مع شعب كوبا الشقيق، أبرمت حكومة هندوراس ثلاثة اتفاقات في مجالات التعليم والرياضة وتنظيم الصحة.

ونؤكد من جديد التزامنا بمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه وروحته، ولا سيما مبادئ التساوي في السيادة بين الدول، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، فضلا عن حرية التجارة والملاحة الدوليين. ونعتقد أن من واجب ومسؤولية كل دولة عضو أن تمتثل امتثالا صارما لتلك المبادئ. وترى حكومة بلدي أنه ينبغي عكس أي سياسة أو إجراء يتجاهل تلك المبادئ - وفي هذه الحالة، الجزاءات الاقتصادية الانفرادية المفروضة على كوبا. وندعو المجتمع الدولي إلى مضاعفة جهوده دعما لرفع الحصار. وكما قال خوسي فرانسيسكو موراسان كيسادا، النقابي العظيم في أمريكا الوسطى:

”أقول للرجال الذين أساءوا استخدام أقدس حقوق الشعب من أجل مصالحهم الدنيئة والتافهة: إن عظمة شعب ما لا تقاس بمساحة أرضه، بل بكرامة وشرف أطفاله“.

السيد نينيزيا (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نرحب بمشاركة وزير خارجية كوبا، السيد برونو رودريغس باريا، في جلستنا هذا الصباح.

ويؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلى به ممثل إريتريا بالنيابة عن مجموعة الأصدقاء المدافعين عن ميثاق الأمم المتحدة. وأود أن أدلي بالملاحظات التالية بصفتي الوطنية.

لا تزال روسيا، إلى جانب الغالبية الساحقة من أعضاء المجتمع الدولي، تؤيد بحزم وثبات الرفع الفوري للحصار غير المشروع المفروض على كوبا. ونعرب عن رفضنا القاطع لسياسة الجزاءات المناهضة لكوبا التي تنتهجها الولايات المتحدة. وعلى الرغم من أن المسألة هنا تتعلق بانتهاك جسيم للقانون الدولي على مدى عقود، وفي المقام الأول ميثاق الأمم المتحدة، فيما يتعلق بدولة عضو بعينها في منظمتنا، لا يسعنا إلا أن نلاحظ الاتجاه الصارخ لتحويل هذه الممارسة إلى استراتيجية غير قانونية لاضطهاد وقمع الحكومات المزعجة في جميع أنحاء العالم.

الشعوب في تقرير المصير ورفض الحصار البغيض والوحشي المفروض على شعب جمهورية كوبا الشقيقة.“ (A/77/PV.5، ص ٣).

وفي ٧ شباط/فبراير من هذا العام، سيكون قد مضى ٦٠ عاما على فرض الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي على جمهورية كوبا. واجتمعنا هنا في الجمعية العامة، لمدة نصف ذلك الوقت، لكي ندين، على نطاق عالمي تقريبا، الحصار الذي يقيد التنمية الاجتماعية والاقتصادية للشعب الكوبي. وتعرب هندوراس عن استيائها لأن الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا لا يزال ساري المفعول بالكامل، بل ويستمر تعزيزه. لقد حان الوقت لإجراء مناقشة سيادية بشأن الكيفية التي نريد بها أن نكون جزءا من نظام عالمي جديد خال من الاستعمار، ومتعدد الأقطاب، ومناهض للعنصرية والفاشية، ومعارض للسلطة الأبوية، ومناصر للمرأة، ومحِب للخير العام.

لقد تم تجاهلنا لمدة ٣٠ عاما. لذلك، نكرر اليوم مرة أخرى الإعراب عن قلقنا إزاء توسع نطاق الطابع المتجاوز لحدود الولاية الإقليمية للحصار المفروض على كوبا والتدابير الأخرى، مثل إدراج كوبا في قوائم الجزاءات، التي تضر بشدة بالشعب الكوبي. ويشكل الحصار انتهاكا لحقوق الكوبيين لأنه لا يؤثر على السكان الكوبيين من الناحية الاقتصادية فحسب، بل أيضا من نواح أخرى من رفاههم، مثل الصحة العامة. لقد مررنا ببعض السنوات الصعبة في جميع أنحاء العالم بسبب جائحة مرض فيروس كورونا. وبوصفنا بلدانا ذات سيادة، استجاب كل منها للحالة بشكل مختلف، ولكننا ذكرنا بعضنا البعض أيضا بأن التضامن جزء أساسي من عالم ذي نزعة إنسانية. وعلى الرغم من كفاح كوبا ضد الحصار، فقد أسهمت مساهمة كبيرة وبشكل مستمر، وفي تضامن مع المجتمع الدولي، لا سيما بالمساعدة التقنية كلما احتجنا إليها، وخاصة في مجالات الصحة والوقاية من الكوارث الطبيعية والمنح الدراسية، وكذلك من خلال التعاون في ميداني الرياضة والثقافة. وفي تشرين الأول/أكتوبر، وفي سياق العلاقات

الأضرار الناجمة عن تدابير الجزاءات المناهضة لكوبا ٦,٣ بلايين دولار، أو أكثر من ١٥ مليون دولار في اليوم.

وفي الوقت نفسه، ازدادت الخسائر الناجمة عن الحصار الأمريكي بوتيرة قياسية من آب/أغسطس ٢٠٢١ إلى شباط/فبراير ٢٠٢٢، لتصل إلى ٣,٨ بلايين دولار في ستة أشهر. واعتباراً من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٢، ارتفع إجمالي الأضرار التي لحقت بالاقتصاد الكوبي طوال تاريخ الحصار إلى ١٥٤,٢ بليون دولار. مع الأخذ في الاعتبار انخفاض قيمة الدولار مقابل سعر الذهب، فإن ذلك يمثل الآن ١,٣٩ تريليون دولار. لاحظنا أنه خلال جائحة كوفيد-١٩، رفضت واشنطن تقديم أي استثناءات فيما يتعلق بالجزاءات المفروضة على كوبا، مما حال دون شراء هافانا اللقاحات والأكسجين الطبي وأجهزة التنفس الصناعي وغيرها من المنتجات المنقذة للحياة. ومرة أخرى، أظهر الشعب الكوبي مقاومة بطولية من خلال تطوير لقاحه الخاص.

وإزاء تلك الخلفية، فإن تأكيدات الولايات المتحدة بأن جميع التدابير التقييدية كانت موجهة حصراً ضد القيادة الكوبية هي نفاق كبير، لأن الضحايا الحقيقيين لسياسة البيت الأبيض المتعمدة هي الخدمات الأساسية في الجزيرة، ونتيجة لذلك، الشعب الكوبي نفسه، الذي يفترض أن حقوقه مهمة جداً بالنسبة لجارته الشمالية.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد والاس (جامايكا).

وعلى الرغم من كل تلك التحديات، تواصل الحكومة الكوبية باستمرار تنفيذ تدابير للتنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلد، وتتبع خطاً مستقلاً للسياسة الخارجية وتحدد نهجها الخاصة بإزاء المسائل المدرجة في جدول الأعمال العالمي. وإذ تؤكد من جديد موقفنا المبدئي وتضامنا مع شعب كوبا الشقيق، فإننا سنؤيد مرة أخرى دون قيد أو شرط مشروع القرار الذي يطالب برفع الحصار دون شروط مسبقة (A/77/L.5)، مسترشدين بالمبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة بشأن عدم جواز اتخاذ أي تدابير جزاءات انفرادية، أو انتهاك السيادة الوطنية أو التدخل

إن واشنطن تحاول إضفاء نطاقاً عالمياً على مبدأ مونرو سيئ السمعة وجعل الجزاءات الانفرادية غير القانونية أداة لإكراه المتمردين الذين يرفضون تنفيذ أوامرهم. وكوبا مثال حي على الطابع الشرير لتلك السياسة الخبيثة، التي تستخدمها الولايات المتحدة فقط لتنفيذ مهامها الانتهازية الأنانية الضيقة الأفق، مع تجاهل تام ليس للحقائق الجغرافية السياسية فحسب، بل أيضاً للمبادئ الأخلاقية الأساسية. ومن الأمثلة الحديثة على ذلك قرار واشنطن في أيلول/سبتمبر تمديد قانون الجزاءات المناهض لكوبا لمدة عام آخر. ولا نعتبر تلك الممارسة غير القانونية سوى تحد لنظام العلاقات الدولية برمته، يقوض أسس الاستقرار العالمي والإقليمي، ومحاولة لعرض هذه القيود بصورة خاطئة وكأنها عادية في العلاقات بين الدول. وهذا في الواقع يشكل إرهاباً اقتصادياً. ونعتقد أنه ينبغي للأمين العام، الذي تشمل واجباته تيسير تنفيذ قرارات الجمعية العامة، أن يولي اهتماماً خاصاً لهذه المسألة.

ومن الأمثلة الواضحة على السياسة التمييزية للولايات المتحدة إدراج كوبا في قائمتها للدول الراعية للإرهاب في كانون الثاني/يناير ٢٠٢١. وبالإضافة إلى سخافة ذلك القرار، فإنه يزيد من تفاقم الأثر الضار على التنمية الاجتماعية والاقتصادية للجزيرة ويؤدي إلى عواقب إنسانية وخيمة على الشعب الكوبي بأسره. كما أنه يتناقض بشكل مباشر مع أحكام خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، التي اعتمدتها الولايات المتحدة، إلى جانب جميع البلدان الأخرى. ونحث سلطات الولايات المتحدة على إعادة النظر في ذلك القرار، خاصة وأن الولايات المتحدة لم تعد لديها بكل بساطة أسباب رسمية لإبقاء كوبا على تلك القائمة. والحفاظ على التدابير التقييدية ضد كوبا، في وقت يواجه فيه العالم أزمته الطاقة والغذاء اللتين تفاقمتا بسبب آثار جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩) وإعصار إيان الذي وقع مؤخراً، ليس سوى مظهر من مظاهر اللاإنسانية والاستخفاف. إن الخسائر الفادحة الناجمة عن الحصار الأمريكي المستمر على الاقتصاد الكوبي واضحة. الأرقام غنية عن البيان: في الأشهر الـ ١٤ الأولى من إدارة الرئيس بايدن - من كانون الثاني/يناير ٢٠٢١ إلى شباط/فبراير ٢٠٢٢ - بلغ إجمالي

لها آثار تتجاوز حدود الولاية الإقليمية على نحو يمس بسيادة الدول الأخرى وبالمصالح المشروعة للكيانات والأفراد الخاضعين لولاية تلك الدول، وبحرية التجارة والملاحة. ويمثل ذلك القرار النداء العادل للمجتمع الدولي ويجب تنفيذه بفعالية.

ومما يؤسف له أن الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا لم تخف حدته، بل اشتد منذ نقشي الجائحة. فقد فرضت الولايات المتحدة عشرات الجزاءات على كوبا في انتهاك خطير لمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة وقرارات الجمعية العامة ذات الصلة. كما أنها تقيد بشدة حصول الشعب الكوبي على الأدوية واللقاحات وغيرها من الإمدادات اللازمة لمكافحة الجائحة والتعافي منها، وتعرقل بشكل كبير جهود الشعب الكوبي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، مثل القضاء على الفقر، وتحول بشكل خطير دون قيام تعاون اقتصادي ومالي وإنمائي طبيعي بين كوبا والدول الأعضاء الأخرى.

وينبغي أن يتحد المجتمع الدولي في إدانة هذه الإجراءات. فجميع بلدان العالم تشكل مجتمعا ذا مستقبل مشترك. ويشكل الحوار على قدم المساواة والتشاور الودي أفضل طريقة لمعالجة الخلافات. ولن تخدم النزعات الانفرادية والحمائية والتتمر مصالح أحد في نهاية المطاف.

وما فتئت الصين تدعو إلى احترام حق البلدان في اختيار نظمها الاجتماعية ومسارات تنميتها، متمسكة بالنظام الدولي الذي يدعمه القانون الدولي ومدافعة عن العدالة الدولية ومعارضة لاستخدام الوسائل العسكرية أو السياسية أو الاقتصادية أو غيرها من الوسائل لفرض تدابير قسرية انفرادية على بلدان أخرى. وتحت الصين الولايات المتحدة على أن ترفع فوراً وبشكل كامل الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه على كوبا وأن تقيم علاقات طبيعية مع الدول الأعضاء الأخرى، وفقاً لمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقواعد الأساسية التي تحكم العلاقات الدولية، الأمر الذي من شأنه أن يخدم المصالح المشتركة لشعبي البلدين ويسهم في السلام والاستقرار الإقليميين. وستصوت الصين مرة أخرى مؤيدة لمشروع القرار الذي سيعرضه وفد كوبا في إطار هذا البند من جدول الأعمال.

في الشؤون الداخلية للدول ذات السيادة. وندعو جميع الدول الأعضاء إلى تأييد هذا القرار.

السيد داي بينغ (الصين) (تكلم بالصينية): ترحب الصين بحضور وزير خارجية كوبا، السيد برونو رودريغيس باريا، في جلسة اليوم.

نؤيد البيانين اللذين أدلى بهما ممثل باكستان، بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، وممثل إريتريا، بالنيابة عن مجموعة الأصدقاء المدافعين عن ميثاق الأمم المتحدة.

لا تزال جائحة مرض فيروس كورونا مستمرة، في حين أن مسائل تغير المناخ والنزاعات الجيوسياسية وأزمات الغذاء والطاقة، من بين تحديات أخرى، تظل متشابكة وتشكل تحديات خطيرة للانعاش الاقتصادي العالمي. كما تعرقل جهود البلدان لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في الموعد المحدد. يجب على المجتمع الدولي التمسك بمفهوم مجتمع مصير مشترك للبشرية، مع بذل جهود متضافرة لمعالجة الأزمات والتحديات التي تواجهها من أجل تسريع تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

ومع ذلك، تواصل الولايات المتحدة فرض سلسلة من التدابير القسرية الانفرادية ضد كوبا وبلدان أخرى، الأمر الذي يشكل انتهاكا خطيرا للتوافق الدولي الذي تم التوصل إليه في خطة عام ٢٠٣٠. كما أنه يقوض بشدة حق جميع الشعوب في العيش والتنمية ويتعارض مع الاتجاه الدولي نحو التنمية السلمية والتعاون المربح للجميع. إن الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة يتعارض مع الجهود التي تبذلها البلدان للانعاش والتنمية، ولذلك يجب إنهاؤه فوراً.

وعلى مدى ٢٩ سنة متتالية، منذ عام ١٩٩٢، اعتمدت الجمعية العامة مشروع قرار سنوي بعنوان "ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا"، يحث جميع البلدان على الالتزام بميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي وإلغاء أو إبطال أي شكل من أشكال القوانين والتدابير التي

الانفرادي وغير الأخلاقي والإجرامي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على جمهورية كوبا الشقيقة منذ أكثر من نصف قرن.

إن الحصار المفروض على كوبا جائر. والدعاوى القضائية المرفوعة بموجب ما يسمى بقانون هيلمز - بيرتون تتطوي على اضطهاد للشركات والسفن وشركات الشحن التي ترسل إمدادات الوقود إلى ذلك البلد. ومن ثم، فإن الحصار لا يقوض حق الشعب الكوبي في تقرير المصير والجهود التي تبذلها حكومته لمكافحة الفقر وعدم المساواة فحسب، بل إنه أيضا يتجاوز الحدود الإقليمية بصورة عدوانية ويشكل انتهاكا للقانون الدولي. ومن الناحية العملية، نحن نواجه تهديدا لتعددية الأطراف وانتهاكا لقواعد التجارة الدولية وحرية الملاحة.

وبالمثل، نأسف أسفا عميقا لأن وزارة الخارجية تبقي كوبا على قائمتها للدول الراحية للإرهاب، حيث تحول الآثار الرادعة والمخيفة للحصار التي تعززت دون انخراط كوبا في التبادلات التجارية والعمليات المالية الدولية. ويواجه شعب كوبا واقتصادها عواقب إنسانية لا تحصى.

إن اعتماد وتنفيذ تدابير قسرية انفرادية كأداة للإكراه السياسي والاقتصادي إنما هو اعتداء على التمتع الكامل بجميع حقوق الإنسان وعلى استقلال الشعوب وسيادتها وحققها في تقرير المصير.

وعلى مدى ٣٠ عاما، دأبت الجمعية العامة على اتخاذ قرار تلو الآخر يطالب مختلف حكومات الولايات المتحدة بإنهاء سياسة الحصار التي تنتهجها ضد كوبا بصورة غير مشروطة. ويدل عدم الالتزام بتلك القرارات على وجود بلدان استخدمت إنشاء المنظمة لمنح نفسها امتيازًا خاصا بعدم احترام القرارات التي لا تروق لها.

وإزاء تلك الخلفية، تؤيد بوليفيا مرة أخرى مشروع القرار المعروض على هذه الجمعية لأننا لا نرفض هذا الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي غير الأخلاقي فحسب، بل نطالب أيضا برفع الحصار للإنساني والانفرادي الذي تفرضه الولايات المتحدة فورا.

السيد غيرتري (ناميبيا) (تكلم بالإنكليزية): أود في البداية أن أعرب عن تقديري للرئيس على عقد الجلسة العامة السادسة والعشرين

السيد باري رودريغيس (بوليفيا) (تكلم بالإسبانية): أود أن أتوجه بالشكر للرئيس على عقد هذه الجلسة بشأن العدالة والكرامة للشعب الكوبي، الذي يمثل اليوم وزير خارجية جمهورية كوبا الشقيقة، معالي السيد برونو رودريغيس باريا، ووفده بأكمله، الذي أرحب به ترحيبا حارا. والشكر موصول للأمين العام على تقريره (A/77/358).

ويؤيد وفد بلدي البيانات التي أدلى بها كل من ممثل أذربيجان بالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز، وممثل باكستان باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، وممثل الأرجنتين باسم جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وممثل إريتريا بالنيابة عن مجموعة الأصدقاء المدافعين عن ميثاق الأمم المتحدة.

تتمحور إحدى أهم المناقشات الجارية في الأمم المتحدة حاليا حول تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، على الرغم من التحديات الاقتصادية البالغة التي تواجه شعوبنا. وتتطلب آثار الأزمة المتعددة الأبعاد التي نمر بها استجابة عالمية، ويؤدي التعاون الدولي دورا محوريا.

وقد أظهرت لنا جائحة مرض فيروس كورونا مدى هشاشتنا، ولكنها قبل كل شيء، أظهرت لنا أن المجتمع الدولي مترابط. غير أن ذلك لم يغير ظروف الحصار التجاري للإنساني المفروض على كوبا بصورة غير قانونية من جانب حكومة الولايات المتحدة، والمستمر منذ ٦٠ عاما في انتهاك لمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والحقوق الاقتصادية والاجتماعية للشعب الكوبي. إن هذا الحصار للإنساني يؤدي إلى المعاناة ويشكل انتهاكا جسيما وصارخا ومنهجيا لحقوق الإنسان. ووفقا للمعاهدات الدولية، يشكل الحصار عملا من أعمال الإبادة الجماعية وعملا من أعمال الحرب الاقتصادية لأنه يؤثر تأثيرا شديدا على قطاعات البناء والسياحة والنقل والطيران المدني وصناعة السكر.

وتتوه بوليفيا بتضامن شعب كوبا مع قضايا الشعوب واحترامه للقانون الدولي. ولذلك، فإننا ننضم مرة أخرى إلى المجتمع الدولي في إدانته ورفضه بأقوى العبارات للحصار الاقتصادي والتجاري والمالي

وبالإضافة إلى الحالة المتردية التي لا تزال كوبا تواجهها، أثرت التدابير القسرية الانفرادية على المعونة الإنسانية، مما جعل من الصعب على البلد شراء أو تسليم المعدات اللازمة وصيانة البنية التحتية الأساسية الداعمة للحياة في مجالات الغذاء والمياه والصرف الصحي والصحة، ونظم الإمداد بالكهرباء، فضلا عن ضمان تقديم الخدمات الصحية الكافية. وتتعارض تلك الأعمال العدوانية بشكل مباشر مع مبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة والقوانين التي تحمي المدنيين في جميع أنحاء العالم.

إن الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة يقوض بشدة الحقوق القانونية للعديد من الدول والمنظمات ومواطنيها من خلال منع التجارة والمشاركة الثنائية ذات المنفعة المتبادلة. وبوصفنا دولة تعزز حقوق جميع الدول في العيش في سلام وأمن وتدافع عنها، فإننا إذ نقر بقيمة كل دولة وكرامتها المتأصلتين وندعم التجارة الحرة والمفتوحة بين جميع البلدان، لا يمكننا أن نقبل ذلك.

ويبرز تقرير الأمين العام أن استمرار إدراج كوبا في قائمة الدول الراحية للإرهاب قد زاد من سوء الأثر الرادع والتخويفي للحصار، مما يعقد كيفية انخراط البلد في التجارة الدولية وإدارته للعمليات المالية. ويتفق وفد بلدي أيضا مع نتائج التقرير التي تصف محاولات بعض حملات وسائط الإعلام والاتصالات بأنها خبيثة، بهدف واضح يتمثل في زعزعة استقرار كوبا. فتلك الأعمال التقويضية تشكل انتهاكا لمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

وعلى الرغم من امتناننا لما قامت به حكومة بايدن في أيار/مايو بتخفيف بعض القيود المفروضة بموجب الحصار على كوبا، لا يزال وفد بلدي يشعر بالقلق إزاء تصاعد الإجراءات التي تتخذها الولايات المتحدة، مثل استمرارها في تنفيذ الباب الثالث من قانون هيلمز بيرتون، الذي لا يزال يشل محاولات كوبا لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. إن هذه الإجراءات تتعارض مع مبادئ الولايات المتحدة واستراتيجيتها منذ عام ٢٠١٦ - وهو الوقت الذي هللنا فيه جميعا فرحا بالتحول الإيجابي في السياسات وكان لدينا أمل في رفع الحصار.

بشأن ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا. وأشارك الزملاء الآخرين الذين سبقوني في الترحيب بحضور وزير الخارجية برونو رودريغيس باريا اليوم.

وتود ناميبيا أن تعرب عن تأييدها للبيانات التي أدلى بها بالنيابة عن مجموعة الدول الأفريقية ومجموعة الـ ٧٧ والصين وحركة بلدان عدم الانحياز.

ويعرب وفد بلدي كذلك عن امتنانه للأمين العام على تقريره الصريح عن المسألة قيد النظر، الذي يقول فيه: "تصاعد الحصار فأصبحت أبعاده النوعية أكثر ضررا ولا إنسانية" (A/77/358، صفحة ١).

إننا إذ نفكر في الأزمة العالمية المتعددة الأبعاد الناجمة عن جائحة فيروس كورونا (كوفيد-١٩) وتغير المناخ والتوترات الجيوسياسية، التي أسفرت عن غموض الحالة المالية وزيادة التضخم وارتفاع تكاليف الاقتراض والارتفاع الشديد في أسعار الوقود، لا يزال وفد بلدي يلاحظ بخيبة أمل كبيرة وقلق متزايد المصاعب الاقتصادية والمالية المفروضة على الشعب الكوبي نتيجة التشديد غير المسبوق للحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة منذ ما يقرب من ٦٠ عاما.

ويكشف تقرير الأمين العام أن التدابير القسرية الانفرادية الإضافية التي فرضت خلال الإدارة السابقة لحكومة الولايات المتحدة، والتي لا يزال معظمها ساريا، تطيل أمد سياسة ممارسة أقصى قدر من الضغط على كوبا. وتشكل هذه التدابير تحديات خطيرة أمام إعمال حقوق الإنسان في كوبا، والنهوض بالبنية التحتية الاجتماعية والاقتصادية للبلد، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، المحددة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. إن الرجال والنساء والأطفال جميعا يدفعون ثمنا باهظا لهذا الحصار التعسفي. والسكان الأصليون والأشخاص ذوو الإعاقة والفقراء وكبار السن والمصابون بأمراض فظيعة، مثل كوفيد-١٩، هم الأكثر احتياجا للمساعدة والدعم الإنسانيين.

تحققت جراء ذلك التدبير القسري الانفرادي والإجراءات غير المبررة هي زيادة المصاعب الاقتصادية والاجتماعية أمام الشعب الكوبي. لقد قيد الحصار بشكل خطير التقدم في مجال العلوم والتكنولوجيا وقضى على أي سبيل لتعظيم الفرص التي يوفرها الوصول إلى الإنترنت فائق السرعة. وعلاوة على ذلك، يمثل الحصار أقصى النظم الطويلة الأمد على الإطلاق المطبقة ضد أي بلد، ولا يزال يشكل العقبة الرئيسية أمام تنمية جميع إمكانات الشعب الكوبي.

في كل عام، تنتشر الكوارث الطبيعية الخراب وتقوض الجهود الاقتصادية التي تبذلها كوبا لاستيراد السلع والخدمات بأسعار تنافسية، كما تجلى مؤخرا في أيلول/سبتمبر من الدمار الذي أحدثه إعصار إيان الذي أعقب حريقا هائلا في منشأة تخزين في ميناء ماتانساس غرب كوبا في آب/أغسطس. ولذلك، تحت حكومة دومينيكا بقوة الدول القليلة التي لا تزال تؤيد الحصار على الاستجابة لنداء الأغلبية الساحقة من الدول المجتمعة هنا ورفع ذلك الحصار الذي عفا عليه الزمن حتى يتسنى لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن تدعم الاندماج الكامل للشعب الكوبي في النظم العالمية والمالية والتجارية.

لقد علقت مصارف عديدة عملياتها مع كوبا، بما في ذلك التحويلات لشراء الأغذية والأدوية والوقود ومستلزمات الحياة للسكان. والحظر المفروض على التجارة الثنائية المنتظمة واستيراد السلع من بلدان ثالثة من السلع التي تزيد فيها نسبة المكونات من الولايات المتحدة عن ١٠ في المائة لا يزال قائما. ولا تزال القائمة الانفرادية والتعسفية للكيانات الكوبية المفروض عليها قيود وقائمة المساكن المحظورة سارية أيضا، بالإضافة إلى إدراج كوبا في قائمة الدول الراحية للإرهاب. ولذلك، تدعو دومينيكا إلى رفع كوبا فورا من قائمة البلدان التي ترعى الإرهاب، وتطلب بدلا من ذلك إعادة توجيه جميع الجهود إلى مكافحة التهديدات الحقيقية للسلم والأمن العالميين في منطقتنا.

لقد لاحظت دومينيكا تصعيدا في هذا الحصار التعسفي منذ عام ٢٠١٩، والذي تفاقم بسبب جائحة مرض فيروس كورونا وأزمة الطاقة وانعدام الأمن الغذائي وأزمة المناخ. فالحصار يمنع كوبا من تشييد

وبينما نعمل على تحقيق أهدافنا والتزاماتنا المشتركة من أجل تحقيق النمو المشترك والرخاء والتنمية المستدامة، فإننا نحث بقوة على استعراض إنفاذ التدابير القسرية الانفرادية. ولذلك، يود وفد بلدي أن يسجل تأييدنا القوي لمشروع القرار A/77/L.5، الذي يدعو إلى الرفع غير المشروط للحصار المفروض على جمهورية كوبا. ولن نتمكن من النجاح في جهودنا الإنمائية المستقبلية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة إلا من خلال تعددية الأطراف والتعاون.

وفي الختام، تعرب ناميبيا عن امتنانها لتضامن الأمم المتحدة. وما فتئ وفد بلدي يقف إلى جانب كوبا حكومة وشعبا ويؤكد من جديد دعمه الثابت لهما. وستصوت ناميبيا مؤيدة لمشروع القرار A/77/L.5 وتدعو جميع الدول الأعضاء إلى تأييده أيضا. فبالنسبة لنا، يعني رفع الحصار المفروض على كوبا إعطاء الشعب الكوبي فرصة لتحقيق آماله وأحلامه في التقدم الاقتصادي والاجتماعي، وهي حقوق ينبغي أن تمنح للجميع على قدم المساواة، دون شروط ودون مزيد من التأخير.

السيد دارو (دومينيكا) (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن كمنولث دومينيكا، يشرفني أن أدلي بالبيان التالي بشأن مشروع القرار A/77/L.5، المتعلق بضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا.

يؤيد وفد بلدي البيانات التي أدلى بها ممثل جزر البهاما، بالنيابة عن الجماعة الكاريبية، وممثل باكستان، بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، وممثل أذربيجان، بالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز.

يرفض كمنولث دومينيكا دون تحفظ الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على الشعب الكوبي منذ ٦١ عاما، والذي لا يزال يؤثر تأثيرا كبيرا على الاقتصاد الكوبي وعلى مستوى معيشة مواطني كوبا. فالحسائر التي تكبدتها حكومة كوبا والمؤسسات التجارية الكوبية المحلية والكوبيون العاديون عند الحصول على السلع والخدمات والتمويل تبلغ بالتأكيد بلايين الدولارات. إننا نعتبر الحصار انتهاكا سافرا وصارخا لحقوق الإنسان الأساسية للشعب الكوبي. فعلى مدى ٦١ عاما الماضية، كانت النتيجة الوحيدة التي

السيد فرانسيس (ترينيداد وتوباغو) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، تؤيد ترينيداد وتوباغو البيانات التي أدلى بها ممثلو مجموعة الـ ٧٧ والصين، وحركة بلدان عدم الانحياز، وجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، والجماعة الكاريبية.

لقد كشف حجم جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩) ونطاقها عن أوجه الضعف العميقة في عالمنا المترابط، مما يبرز الترابط الراسخ بين مجتمعاتنا وشعوبنا. لقد تعلمنا، بعد دفع تكلفة باهظة من الأرواح وسبل كسب الرزق، أنه لا يمكن للعالم أن يواجه بفعالية التحديات المشتركة الهائلة التي تواجه البشرية، بل ويتغلب عليها، إلا من خلال التضامن وتعددية الأطراف والتعاون الحقيقي.

وفي ذروة حالة الريبة التي تفرضها الجائحة، استقبلت ترينيداد وتوباغو في أيار/مايو ٢٠٢٠ فريقاً من الممرضات الكوبيات للمساعدة في الجهود التي تبذلها لمكافحة كوفيد-١٩، من خلال لواء هنري ريف الطبي الدولي. وعلاوة على ذلك، فإن الدعم الذي تقدمه كوبا لقطاع الصحة في منطقة البحر الكاريبي له تاريخ طويل ومثالي، حيث يستفيد العديد من بلدان الجماعة الكاريبية، بما فيها ترينيداد وتوباغو، من المنح الدراسية التي تقدمها الحكومة الكوبية لدراسة الطب في كوبا، ناهيك عن العدد المتزايد من المواطنين الذين يستفيدون من الرعاية الطبية المتخصصة ذات التصنيف المرتفع في كوبا. وعلى مدى تاريخنا، كانت كوبا، وستظل بلا شك، شريكا يعول عليه للكثيرين، ولا سيما في بلدان الجنوب العالمي.

وإذا كانت خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ هي المخطط العالمي لتسريع العمل والتنفيذ من أجل إعادة البناء بشكل أفضل وخلق مجتمعات أكثر مرونة وازدهارا، فإن التحديات التي نواجهها كمجتمع دولي تتطلب منا التركيز بشكل متزايد على النهج المتعددة الأطراف، وليس النهج الأحادية. ويجب أن تستند طموحاتنا الجماعية لضمان عدم تخلف أحد عن الركب إلى الحفاظ على تماسك خطة عام ٢٠٣٠ وتنفيذها بالكامل. بيد أن الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض ظلما على كوبا لا يزال يعوق قدرتها على التنفيذ الكامل

البنية التحتية وإصلاحها وبناء اقتصاد قوي وتحسين مستوى معيشة سكانها المقيمين.

إن سكان كوبا البالغ عددهم ١١ مليون نسمة بحاجة إلى وقف هذه السياسة الأمريكية، التي أبقي عليها وشدها ما لا يقل عن ١٣ رئيساً أمريكياً متعاقباً، من عام ١٩٦٠ إلى عام ٢٠٢٢. والأمة الكوبية بحاجة لأن تشهد استجابة مؤاتية متعددة الأطراف من المجتمع الدولي بالنيابة عنها. وفي الواقع، على نحو ما يتساءل وزير الخارجية الكوبي: "كيف يمكن إنشاء هذا النظام المحكم لمنع شعب بأكمله من الحصول على المواد الغذائية والأدوية الأساسية؟"

لقد دأبت كوبا على مدى عقود على تدريب الأطباء والممرضين والمهندسين وغيرهم من المهنيين، فضلاً عن تقديم المساعدة التقنية للبلدان النامية كجزء من تعاونها فيما بين بلدان الجنوب. وبالإضافة إلى ذلك، تواصل كوبا تأييد مكافحة الإرهاب والاتجار بالمخدرات، في منطقة البحر الكاريبي وبقية العالم.

وحظي هذا القرار تاريخياً بتأييد أكثر من ثلثي الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، مما يرمز إلى اعتراف واضح ومميز بضرورة إنهاء الحصار. وستواصل حكومة دومينيكا احتضان كوبا حكومة وشعباً بوصفها عضواً زميلاً في الأمم المتحدة ودولة شقيقة لمنطقة البحر الكاريبي.

إن العلاقات الدبلوماسية وفرت لدومينيكا منصة لتعزيز العلاقات الثقافية والسياسية، مع وجود بعض مجالات التضامن الرئيسية بما في ذلك التعليم والخدمات الصحية. وترى حكومة دومينيكا كذلك أن تطبيق الباب الثالث من قانون هيلمز - بيرتون يشكل مصدر قلق بالغ حيث يسفر عن عواقب سلبية، ومن ثم تكرر الدعوة إلى إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا. ويدعو كمنولت دومينيكا إلى أن يسود شعور أكبر بالتفاعل الدبلوماسي كاستراتيجية رئيسية لحل المسائل المعلقة بين أعضاء المجتمع الدولي.

وفي هذا الصدد، سيصوت وفد بلدي مؤيداً لمشروع القرار لإنهاء هذا الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الطويل المفروض على الشعب الكوبي.

يشكل تحديا كبيرا لتحقيق التنمية المستدامة في ذلك البلد، وبالتالي في منطقة البحر الكاريبي الأوسع.

وفي الختام، تظل حكومة ترينيداد وتوباغو ملتزمة التزاما كاملا بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، ولا سيما مبادئ المساواة في السيادة بين الدول، وعدم التدخل، وحرية التجارة والملاحة الدوليين. وتمشيا مع هذا الالتزام بالميثاق وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، التي تدعو مرة أخرى إلى عدم تخلف أحد عن الركب، تؤكد حكومة ترينيداد وتوباغو من جديد دعوتها الثابتة إلى وقف الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا، عاجلا وليس آجلا، وإلى إعادة إدماج كوبا بشكل كامل وغير مشروط في النظام الدولي.

وفي هذا السياق، ستؤيد ترينيداد وتوباغو مرة أخرى مشروع القرار (A/77/L.5) بشأن ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا.

السيد لاغداميو (الفلبين) (تكلم بالإسبانية): في البداية، أود أن أرحب بوزير خارجية جمهورية كوبا، السيد برونو إدواردو رودريغيز باريا.

(تكلم بالإنكليزية)

وتؤيد الفلبين البيانات التي أدلى بها ممثلو إندونيسيا، باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا، وأذربيجان، باسم حركة بلدان عدم الانحياز، وباكستان، باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين.

وللسنة الثلاثين، نشهد اليوم تعبيرا واضحا عن التضامن مع الشعب الكوبي من خلال التأييد الساحق لمشروع القرار (A/77/L.5) بشأن ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا. ويدعو المجتمع الدولي مرة أخرى إلى إنهاء الحصار المفروض منذ ستة عقود، وهي سياسة جزاءات اقتصادية جائرة وغير مبررة. وهي أيضا السنة الثلاثين على التوالي التي ستؤيد فيها الفلبين مشروع القرار والسنة السابعة التي تدلي فيها رابطة أمم جنوب شرق آسيا ببيان بشأن هذه المسألة الهامة أمام الجمعية العامة.

لأهداف التنمية المستدامة ويحول دون تمتع الشعب الكوبي بشكل كامل بحقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في التنمية.

لذلك تظل ترينيداد وتوباغو حازمة في رأيها المبدئي القائل بأن الممارسات التجارية التمييزية وتطبيق القوانين المحلية خارج الحدود الإقليمية ينتهكان ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي ولا يؤديان إلا إلى تقويض طموحاتنا الجماعية المنصوص عليها في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وقد أصبحت معارضة هذه السياسة التي عفا عليها الزمن الآن ذات طابع عالمي تقريبا، حيث تعتمد الجمعية العامة هذا القرار كل عام منذ عام ١٩٩٢، وتدين الأثر المستمر للحصار، وتعلن انتهاكه لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

ولذلك، رحبت ترينيداد وتوباغو بحماس وأمل بإعادة إجراء حوار مباشر وصريح بين الطرفين في عام ٢٠١٥ واعتماد هذا القرار تحديدا خلال الدورة الحادية والسبعين للجمعية العامة، مع عدم تصويت أي دولة عضو معارضة له. ومع ذلك، ومما يؤسف له أن ذلك النقاؤل لم يدم طويلا، فقد فرضت قيود إضافية من خلال قانون هيلمز - بيرتون، الذي تؤكد ترينيداد وتوباغو أنه يتناقض مع القانون الدولي.

إن التصنيف غير المقنع لكوبا باعتبارها دولة راعية للإرهاب في كانون الثاني/يناير من العام الماضي لا يؤدي إلا إلى تعميق هوة عدم الثقة ويزيد من إحباط أي إمكانية لتطبيع العلاقات الدبلوماسية وطمر آخر ما تبقى من الحرب الباردة في نهاية المطاف.

وتقخر ترينيداد وتوباغو، إلى جانب بربادوس وجامايكا وغيانا، بالاحتفال، في كانون الأول/ديسمبر، بالذكرى السنوية الخمسين لإقامة علاقات دبلوماسية مع كوبا، معترفة بأن الشعب الكوبي جزء لا يتجزأ من الأسرة الكاريبية - وهي أسرة تربطها جغرافيا وتراث مشترك، رغم ما قامت به ثقافات ولغات مستعمرينا السابقين من تفريق بيننا. إن كوبا دولة كاريبية، ويرتبط مستقبلها ارتباطا وثيقا بمستقبل الدول الكاريبية الأخرى.

وستواصل ترينيداد وتوباغو دعم الجهود الإقليمية والدولية الرامية إلى تعزيز الحوار البناء بغية إنهاء الحصار المفروض على كوبا، الذي

كما نحث الولايات المتحدة بقوة على أن ترفع فوراً الحصار الاقتصادي والمالي الانفرادي الذي يتجاوز الحدود الإقليمية المفروض على كوبا، على النحو المنصوص عليه في قرارات الجمعية العامة ذات الصلة التي اتخذت بتوافق الآراء، تعبيراً عن الرغبة الإجماعية للدول الأعضاء في الأمم المتحدة. وينبغي للولايات المتحدة أن تتخلى، في أقرب وقت ممكن، عن وهمها الذي عفا عليه الزمن بأن بإمكانها تعطيل النظام الاشتراكي الكوبي وإخضاع الشعب الكوبي بفضل العقوبات والضغط.

وفي الآونة الأخيرة، كانت الولايات المتحدة عاقدة العزم على فرض الجزاءات والضغط والإطاحة بالنظام، بما في ذلك من خلال توسيع نطاق قانون التجارة مع العدو ليشمل كوبا، ولكن ذلك ليس أكثر من إجراء يائس للتعافي من فشل السياسة العدائية ضد كوبا التي اتبعت على مدى ستة عقود.

إن الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا، والذي يتعارض مع الإرادة العامة للمجتمع الدولي وروح العصر، محكوم عليه بالفشل والإحباط في المستقبل أيضاً.

ويغتنم وفد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية هذه الفرصة ليعرب مرة أخرى عن دعمه وتضامنه بلا تحفظ مع الحكومة الكوبية والشعب الكوبي في كفاحهما لإحباط جزاءات الولايات المتحدة وعمليات الحظر والتسميم الإيديولوجي والثقافي التي تفرضها، فضلاً عن محاولات الإطاحة بالنظام من خلال قوى الثورة المضادة في الداخل والخارج وإحباط التنمية المستقلة للبلد وازدهاره.

سيصوت وفد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مؤيداً مشروع القرار (A/77/L.5) بشأن ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا، ويدعو جميع الدول الأعضاء إلى تأييد مشروع القرار بوصفه تعبيراً عن رغبة المجتمع الدولي بالإجماع.

السيد إفسينكو (بيلاروس) (تكلم بالروسية): تؤيد جمهورية بيلاروس البيانين اللذين أدلى بهما ممثل أذربيجان، باسم حركة بلدان

ما زال طابع الحصار المتجاوز للحدود الإقليمية يزداد حدة، حيث يفاقمه قرار الولايات المتحدة بإدراج كوبا في قائمة الدول الراحية للإرهاب. وقد أفيد بأن الأضرار التي لحقت بالاقتصاد الكوبي خلال العقود الستة من تنفيذ هذه السياسة قد بلغت بالأسعار الحالية أكثر من ١٥٠,٤ بليون دولار؛ حوالي ٣,٨ بليون دولار في الفترة بين آب/أغسطس ٢٠٢١ وشباط/فبراير ٢٠٢٢.

إن هذا الحصار يشكل عقبة رئيسية أمام التنمية الاجتماعية والاقتصادية في كوبا. وهو يشكل تحدياً خطيراً لتنفيذ كوبا لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. إنه ينتهك القانون الدولي. وهو يتعارض مع مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة. وفي ظل الروابط الثقافية والاقتصادية مع الفلبين التي يعود تاريخها إلى التجارة على سفن الغليون الشراعية بين مانيلا وأكابولكو في أوائل القرن السادس عشر، ستحظى كوبا وشعبها دائماً بدعم الفلبين.

وينبغي للولايات المتحدة أن ترفع الحصار المفروض على كوبا دون قيد أو شرط وبشكل نهائي.

السيد سونغ كيم (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم

بالإنكليزية): قبل ستين عاماً، فرضت الولايات المتحدة حصاراً اقتصادياً شاملاً على كوبا لسبب وحيد هو أن الحكومة الكوبية وشعبها اختارا نظاماً اشتراكياً. ومنذ ذلك الحين، يتعرض الشعب الكوبي لألم ومعاناة لا حد لهما وسط الحصار الوحشي الذي طال أمده الذي تفرضه الولايات المتحدة. ومجرد تكبد كوبا خسائر بمئات بلايين الدولارات من الأضرار الناجمة عن الحصار الاقتصادي الذي تفرضه الولايات المتحدة على مدى السنوات الـ ٦٠ الماضية يبين بوضوح درجة المعاناة التي تعين على الشعب الكوبي أن يتكدها. إن الجزاءات الوحشية واللاإنسانية والحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة، والمستمر منذ أكثر من نصف قرن ضد بلد واحد وأمة واحدة، ينبغي أن تشجبه شعوب العالم قاطبة على النحو الواجب.

ويدين وفدي الحصار المفروض على كوبا بوصفه انتهاكاً لسيادتها، ومخالفاً لمثل ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، فضلاً عن كونه جريمة ضد الإنسانية وانتهاكاً لحقوق الإنسان.

وتؤيد فييت نام البيانات التي أدلى بها ممثل أذربيجان، باسم حركة بلدان عدم الانحياز، وممثل باكستان، باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، وممثل سنغافورة، باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا.

تصادف هذه الجلسة العامة اليوم مرور ٣٠ عاما على بدء الجمعية العامة النظر في مشروع قرار معنون "ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا" واتخاذ إجراء بشأنه كل عام، و مرور ٦٠ عاما على فرض الحصار على كوبا. ومما يؤسف له أنه خلال تلك العقود الثلاثة، لم يتحقق الهدف النهائي للنص على الرغم من الرسائل القوية المتمثلة في الدعم المتزايد والمتواصل من الناس في جميع أنحاء العالم للمطالب المشروعة للشعب الكوبي، كما تعبر عنه الأغلبية الساحقة التي تؤيد مشروع القرار السنوي.

إن الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا يشكل انتهاكا للقانون الدولي والمبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة ويتعارض مع الرغبة المشتركة للدول في إقامة علاقات دولية متساوية، بغض النظر عن النظم السياسية، تقوم على احترام حق كل دولة في اختيار مسارها للتنمية. إنه نظام الجزاءات الانفرادية الأكثر ظلماً والأطول أمداً الذي يفرض على بلد في تاريخ عالمنا الحديث. وقد ألحق ضرراً هائلاً بجميع قطاعات الاقتصاد الكوبي وكان بالتالي سبباً في تكبد أجيال من الشعب الكوبي مشقة لا توصف.

في السنوات الأخيرة، تضاعفت معاناة الشعب الكوبي بسبب آثار جائحة مرض فيروس كورونا والأزمات الكبرى، مثل الانفجار الذي وقع في فندق ساراتوجا في أيار/مايو، وحريق كبير في منشأة تخزين النفط الحيوية في آب/أغسطس، وإعصار إيان في أواخر أيلول/سبتمبر من هذا العام. ونحيي الشعب الكوبي لقدرته على الصمود في التغلب على تلك الصعوبات الهائلة.

وستصوت فييت نام اليوم دون تحفظ لصالح مشروع القرار A/77/L.5. وتتمسك فييت نام بسياستها الثابتة المتمثلة في معارضة فرض أي حصار من جانب واحد أو تدابير قسرية انفرادية على دولة

عدم الانحياز، وممثل إريتريا، باسم مجموعة أصدقاء الدفاع عن ميثاق الأمم المتحدة.

ونرحب بوجود السيد برونو رودريغيز باريا، وزير خارجية كوبا، في قاعة الجمعية العامة.

ونحن نرفض رفضاً قاطعاً استخدام أي تدابير تقييدية انفرادية ضد دول ذات سيادة أعضاء في الأمم المتحدة. والهدف الرئيسي للدول التي تستخدم تدابير تقييدية غير قانونية هو إلحاق أقصى قدر من الضرر الاقتصادي بدولة أخرى والإطاحة بحكومتها القائمة. واللجوء إلى القيود الانفرادية يمثل تدخلاً مباشراً في الشؤون الداخلية للدول ذات السيادة، في انتهاك صارخ لأحكام ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. وتتعارض هذه الأعمال أيضاً مع مبدأ التعاون المتعدد الأطراف، وتقوض العلاقات الدولية وتثير العداء بين أشخاص القانون الدولي.

إن الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا منذ أكثر من ٦٠ عاما يشكل انتهاكا صارخاً لحقوق الإنسان لجميع سكان الجزيرة. إنه عمل من أعمال الإبادة الجماعية بموجب اتفاقية عام ١٩٤٨ لمنع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها. لقد أصبح الحصار الاقتصادي المفروض على كوبا أطول وأشد أعمال الحرب الاقتصادية اللاإنسانية التي ارتكبت على الإطلاق ضد دولة ذات سيادة. وتستمر آثاره في الحد من إمكانيات النمو الاقتصادي للبلد، وكبح الاستثمار الأجنبي، وإعاقة العلاقات التجارية مع بلدان ثالثة، وخلق أكبر قدر ممكن من العقبات أمام العمليات المصرفية وغيرها من العمليات المالية.

ويشكل تمديد تلك التدابير التقييدية خارج الحدود الإقليمية انتهاكا مباشراً للحقوق المشروعة للدول الأخرى في التعاون الكامل مع هافانا. ومرة أخرى، ندعو الولايات المتحدة الأمريكية بقوة إلى إعادة النظر في قرارها وإنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا. وستصوت بيلاروس مؤيدة مشروع القرار A/77/L.5.

السيد دانغ (فييت نام) (تكلم بالإنكليزية): أود بداية أن أرحب ترحيباً حاراً بمعالي السيد برونو رودريغيز باريا، وزير خارجية كوبا.

ويود وفدي أيضا أن يعرب عن تأييده للبيانات التي أدلى بها في وقت سابق ممثل جزر البهاما، باسم الجماعة الكاريبية، وممثل الأرجنتين، باسم جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وممثل أذربيجان، باسم حركة بلدان عدم الانحياز، وممثل باكستان باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، وممثل إريتريا، باسم مجموعة أصدقاء الدفاع عن ميثاق الأمم المتحدة.

وتتضامن سانت فنسنت وجزر غرينادين تضامنا لا يتزعزع مع شقيقتنا كوبا، الدولة الكاريبية، ونؤكد من جديد تأييدنا القاطع لمشروع القرار A/77/L.5، الذي يدعو إلى الإنهاء الفوري للحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة. وقد حظي مشروع القرار السنوي بشأن ذلك الموضوع بتأييد شبه إجماعي منذ عام ١٩٩٢، مما يبعث برسالة حازمة وواضحة مفادها أن المجتمع الدولي يرفض هذا الحصار الذي عفا عليه الزمن وغير القانوني وغير المشروع.

وعلى مدار ستة عقود، عانى الشعب الكوبي تحت وطأة سياسة مؤذية تقوم على ممارسة أقصى قدر من الضغط والعدوان، تهدف إلى عزل كوبا وشل اقتصادها وإلحاق الضرر برفاه شعبها. وعلى الرغم من كل ذلك، تجلت روح الشعب الكوبي التي لا تقهر خلال تلك العقود الستة. وفي مواجهة التحديات الهائلة التي تواجهها كوبا، كانت إنجازاتها رائعة وبطولية. وظلت ثابتة في إظهار التضامن مع العديد من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، بما فيها بلدي، بتقديم الدعم في مجالي الرعاية الصحية والمساعدة الإنسانية في مناسبات عديدة.

إن كوبا وشعبها يجسدان روح التضامن والنزاهة والتعاون التي تكتسي أهمية قصوى في نظامنا الدولي القائم على القواعد، ونشكر كوبا على سخائها المتفاني الدائم.

ونأسف لبقاء كوبا في قائمة الدول الراحبة للإرهاب التي وضعت من جانب واحد. وهذا التصنيف مرفوض تماما، لأنه لا يوجد دليل مشروع على أن كوبا تدعم أو تؤوي كيانات إرهابية من أي نوع. وهذا التوصيف غير السليم والسخيف لا يساعد الكفاح العالمي ضد آفة

ذات سيادة. إن استمرار الحصار المفروض على كوبا لا يمكن تبريره وسيعرقل بشكل خطير جهود ومساعي كوبا، شعبا وحكومة، ليس في مجال التنمية الاقتصادية فحسب، بل أيضا في مجال التجارة الدولية. كما أنه سيعيق المشاركة الكاملة للبلد في عمليات التنمية العالمية الجارية، بما في ذلك تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وفيتت نام، التي عانت معاناة مباشرة هائلة بسبب الحظر التجاري، تتفهم تماماً الصعوبات والأضرار التي يسببها. وفي الوقت نفسه، وبعد أن أقامت شراكة شاملة مع الولايات المتحدة، تدرك فيتت نام إدراكا تاما أيضا أن الحوار البناء والمشاركة هما وحدهما القادران على تعزيز الثقة المتبادلة وإحداث تغيير إيجابي.

وتحث فيتت نام الولايات المتحدة مرة أخرى على إنهاء الحصار الذي تفرضه من جانب واحد على كوبا حتى يتسنى لكوبا أن تشارك على نحو منصف وعادل في العلاقات الاقتصادية والتجارية، وفقا للقانون الدولي. كما نحث حكومة الولايات المتحدة على العدول عن سياستها الحالية تجاه كوبا، لا من أجل منفعة شعبي البلدين فحسب، بل ولتعزيز السلام والاستقرار والتنمية في المنطقة والعالم بأسره. وفي الوقت نفسه، نقدر رغبة كوبا في مواصلة الحوار المحترم والتعاون بشأن المواضيع ذات الاهتمام المشترك وكذلك التفاوض بشأن المسائل الثنائية المتعلقة مع الولايات المتحدة على أساس المساواة والمعاملة بالمثل واحترام السيادة الوطنية لكل منهما واستقلاله.

ويود وفدي أن يغتنم هذه الفرصة ليؤكد مجددا دعم فيتت نام القوي لشعب كوبا الشقيق، فضلا عن صداقتها وتعاونها وتضامنها معه، والتزامها الثابت بصون مبادئ القانون الدولي، على النحو المكرس في ميثاق الأمم المتحدة. وسنواصل بذل قصارى جهدنا لمساعدة شعب كوبا على التغلب على الصعوبات والتحديات التي يسببها الحصار.

السيدة كينغ (سانت فنسنت وجزر غرينادين) (تكلمت بالإنكليزية): اسمحو لي أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن تحياتي الأخوية للسيد برونو رودريغيز، وزير خارجية جمهورية كوبا، الذي ينضم إلينا اليوم.

والكونغرس وسياسة حاكم ولاية فلوريدا، وتفكك قيود الشعب الكوبي، وتعمل على بناء علاقة جديدة وإيجابية مع كوبا.

السيد ندونغ مانغي (غينيا الاستوائية) (تكلم بالإسبانية): في البداية، يؤيد وفدي البيانات التي أدلى بها ممثلو موزامبيق، باسم مجموعة الدول الأفريقية، وأذربيجان، باسم حركة بلدان عدم الانحياز، وإريتريا، باسم مجموعة أصدقاء الدفاع عن ميثاق الأمم المتحدة، وباكستان، باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين.

وترحب غينيا الاستوائية، بصفتها الوطنية، بوزير خارجية كوبا في نيويورك وتتمنى له إقامة طيبة. وترحب أيضا بالتقريرين الشاملين للأمين العام عن ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا (A/76/405 و A/77/358).

منذ أكثر من نصف قرن ونحن نلاحظ بقلق الصعوبات الهائلة التي تواجهها حكومة وشعب دولة كوبا الكاريبية بسبب الحصار الانفرادي غير المبرر. ولطالما دعت حكومات جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة تقريبا وهيئاتها ووكالاتها، فضلا عن الكيانات والمنظمات الأخرى، إلى رفعه. وقد أصبحت تلك الحاجة الحتمية ملحة في ضوء العواقب المدمرة للحصار ليس على اقتصاد كوبا فحسب، بل على التقدم العام لذلك البلد النامي.

وتأسف غينيا الاستوائية للعقاب الذي طال أمده لبلد تربطنا به علاقات وثيقة بروح من الصداقة والأخوة. ولهذا السبب، نحث مرة أخرى الولايات المتحدة، التي تربطنا بها أيضا علاقات ممتازة، على النظر في المعاناة التي تلحقها بالسكان واتخاذ التدابير اللازمة لإنهاء الحصار والعزلة الاقتصادية لكوبا. ما الداعي للاستمرار في الحكم على الأطفال وكبار السن، والسكان الضعفاء في هذا البلد عموما، بالبؤس؟ كيف يمكننا القول إن الأطفال والشباب الكوبيين هم مستقبل بلدهم وهم يتحملون الكثير من القيود؟

إن إدانة غينيا الاستوائية للحصار وقلقنا بشأنه لا يرجع فقط إلى العلاقات الطيبة التي نتمتع بها مع كوبا ولكن أيضا إلى أن بلدنا

الإرهاب، وينبغي إزالة اسم كوبا من هذه القائمة على الفور. ونرفض أيضا إنفاذ التشريعات الانفرادية ذات الآثار التي تتجاوز الحدود الإقليمية، ولذلك لا نزال نشعر بانزعاج عميق إزاء اتساع نطاق طابع الحصار الذي يتجاوز الحدود الإقليمية من خلال تطبيق الباب الثالث من قانون هيلمز - بيرتون. نحن ندرك إعلان إدارة بايدن في أيار/مايو أنها ستعدل عن السياسات القاسية التي تم وضعها سابقا فيما يتعلق بالسفر والتحويلات المالية، وهي خطوة في الاتجاه الصحيح بالفعل. بيد أن تلك التدابير لا تزال قاصرة عن دعم كوبا بشكل مجد وتطبيع العلاقات بين البلدين. ومما لا شك فيه أن الرفع الكامل للحصار هو وحده الذي سيجعل الحياة أسهل حقا ويظهر احترام حقوق الإنسان الأساسية للشعب الكوبي.

ويؤدي ارتفاع التضخم وارتفاع أسعار الغذاء العالمية إلى مصاعب لا داعي لها في جميع أنحاء العالم، وتكافح العديد من البلدان، بغض النظر عن وضعها الاقتصادي، لمواجهة هذه التحديات. وبالنسبة لكوبا، فإن تلك المسائل المتعددة الأبعاد تزداد سوءا بسبب استمرار الحصار، الذي كلف اقتصاد البلد بلايين الدولارات وحرمه من فرص إنمائية لا حصر لها. لقد آن الأوان لوضع حد لأداة القمع الظالمة هذه. وبناء على ذلك، نعتقد أن الحوار والمشاركة البناءة بين صديقنا وشريكنا المحترمين، كوبا والولايات المتحدة، ضروريان لتحقيق المنفعة المتبادلة لكلا البلدين، وكذلك لتعزيز علاقاتنا في نصف الكرة الغربي، وتكاملنا الإقليمي ودبلوماسيتنا المتعددة الأطراف.

وستواصل سانت فنسنت وجزر غرينادين الدعوة بقوة إلى الرفع الكامل للحصار الاقتصادي والتجاري والمالي، الذي ينتهك المبادئ المقدسة للقانون الدولي بشكل صارخ. وهذا أمر ضروري لتمكين كوبا من تحقيق أهدافها الإنمائية وازدهارها الكامل، وهو حق وطموح مشروع لها. ويحدونا أمل صادق في أن يكون التأييد الساحق الذي سيحظى به مشروع القرار A/77/L.5 اليوم بمثابة تشجيع متجدد للولايات المتحدة على أن تحي سياستها الضارة جانبا في نهاية المطاف، وأن تفصل الثورة الكوبية عن السياسات الرئاسية وسياسات مجلس الشيوخ

إن الجمهورية العربية السورية تعيد التأكيد على دعمها الثابت والمستمر لصمود الشعب الكوبي الصديق في مواجهة الحصار الأمريكي الجائر وغير الشرعي المفروض عليه منذ عام ١٩٦٢. وتجدد التزامها الكامل ودعمها القوي لقرارات الأمم المتحدة الداعية إلى الإنهاء الفوري للحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا، والذي يشكل خرقاً فاضحاً لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني وقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة. إن هذا الحصار الأمريكي المفروض على كوبا يمثل أيضاً خرقاً جسيماً لميثاق الأمم المتحدة وانتهاكاً ممنهجاً لحقوق الإنسان الكوبي. ويُعتبر من أطول التدابير القسرية الانفرادية مدة وأكثرها خطورة، والعقبة الرئيسية أمام تحقيق أهداف خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وضمان عدم تخلف أحد عن الركب.

ويغخر وفد بلدي بأنه واضب على التصويت لصالح مشروع القرار الذي يُطرح أمام الجمعية العامة في كل عام. إن التصويت السنوي على هذا القرار، والذي تقارب نتيجته تحقيق الإجماع الدولي حوله، هو رسالة قوية تطالب الإدارات الأمريكية المتعاقبة برفع حصارها الجائر عن الشعب الكوبي والعدول عن سياساتها القائمة على فرض العقوبات الانفرادية اللاشريعة على الشعب الكوبي وملاحقة الشركات والسفن التي ترسل إمدادات الوقود إلى البلد والإدراج التعسفي وغير المبرر لكوبا في قائمة وزارة الخارجية الأمريكية للدول الراحية للإرهاب. إن استهداف جميع مصادر الدخل في البلد وترهيب الحكومات والمؤسسات المصرفية ورجال الأعمال الذين يتعاملون مع كوبا في جميع أنحاء العالم، كجزء أساسي من استراتيجية الولايات المتحدة لعزل كوبا والتسبب في انهيارها الاقتصادي، قد انعكس سلباً على الوضع المعيشي للكوبيين وعلى أمنهم الغذائي واحتياجاتهم المعيشية الأخرى. وحتى البعثات الدبلوماسية الكوبية حول العالم تأثرت علاقاتها بالمصارف التي تقدم لها الخدمات المصرفية، وذلك جراء خوفها من الإجراءات الانتقامية للإدارة الأمريكية.

إن التقارير الدورية للأمين العام والتقارير الشهرية التي دأب الوفد الكوبي على تعميمها على الدول الأعضاء هي دليل آخر على مدى

يحافظ على التزامه بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة. ونحن ندعو إلى مبادئ المساواة في السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، والعلاقات الودية بين الدول، والحل السلمي للنزاعات الدولية، وبالطبع تعزيز تعددية الأطراف - في مقابل السياسات الحمائية والأحادية - بغية تعزيز دبلوماسية السلام والاستجابة للتحديات التي تؤثر علينا جميعاً.

وفي الختام، نود أن نعرب عن قلقنا إزاء استمرار إدراج كوبا في قائمة الدول الراحية للإرهاب. وكما ادعت كوبا وأثبتت، فإن إدراجها في تلك القائمة قد عزز الأثر المحبط والمخيف للحصار، فضلاً عن تفاقم الصعوبات التي يواجهها البلد في الانخراط في التجارة الدولية وإجراء العمليات المالية. وأدى ذلك إلى إنهاء العقود، وفقدان العلاقات مع الكيانات المصرفية، والديون، والتأخير في إرسال وتلقي الأموال والسلع، مع ما يترتب على ذلك من تكاليف وعواقب لا تحصى على الشعب الكوبي والاقتصاد الكوبي.

وإذا كانت الأمم المتحدة حقاً معقلاً للديمقراطية، فإن تصويتنا بالإجماع عاماً بعد عام للمطالبة بنفس النتيجة ينبغي أن يكفل أن تسمع الولايات المتحدة أصواتنا الموحدة بأغلبية ساحقة تأييداً لرفع الحصار. وعلى الصعيد الوطني، أوضحنا موقفنا من هذه المسألة. وسنواصل السير على نفس المنوال من التضامن مع جمهورية كوبا الشقيقة الصديقة بالتصويت مرة أخرى لصالح مشروع القرار A/77/L.5 لهذا العام، المعنون "ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا".

السيد صباغ (الجمهورية العربية السورية): ينضم وفد بلدي إلى البيان الذي ألقاه ممثل باكستان نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين والبيان الذي ألقته الممثلة الدائمة لإريتريا نيابة عن "مجموعة الأصدقاء المدافعين عن ميثاق الأمم المتحدة"، ويود أن يدلي بالملاحظات التالية بالصفة الوطنية:

بداية، أود أن أرحب بمشاركة معالي السيد برونو رودريغيس باربياً، وزير خارجية كوبا، في هذه الجلسة التي تندرج في إطار بند هام وتاريخي من جدول أعمال الجمعية العامة.

السيدة سالاباتا توريس (كولومبيا) (تكلمت بالإسبانية): نرحب بعقد جلسة اليوم للجمعية العامة وكذلك بمشروع القرار المعروض علينا (A/77/L.5).

وتؤيد كولومبيا البيانات التي أدلى بها باسم جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وحركة بلدان عدم الانحياز ومجموعة الـ ٧٧ والصين، كما ترحب بوزير خارجية كوبا، السيد برونو رودريغس باريًا، في جلسة اليوم.

وتلاحظ كولومبيا أن الحصار المفروض على كوبا هو أحد التدابير التي غالبًا ما تُدان سنويًا في الجمعية العامة منذ عام ١٩٩٢، بأكثر من ١٨٠ صوتًا مؤيدا لمشروع القرار الذي يطالب بإنهائه. بيد أن توصيات الجمعية العامة لم تُقبل ولهذا السبب نكرر اليوم دعوتنا القوية إلى التنفيذ الكامل للقرارات المطالبة بإنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا. ويؤكد تقرير الأمين العام (A/77/358) ما تتحمله كوبا من ثمن باهظ جراء تلك السياسة، التي تلحق ضررًا كبيرًا لا مبرر له برفاه الشعب الكوبي.

ونقر كولومبيا بأن كوبا استضافت لأكثر من ٤٠ عاما مندوبين من الحكومة الكولومبية والجماعات المسلحة بهدف إشراكهم في الحوار وتحقيق السلام. ويجب أن نتذكر أن كوبا كانت مهد اتفاق السلام النهائي لعام ٢٠١٦ مع القوات المسلحة الثورية الكولومبية السابقة - الجيش الشعبي، الذي يُنظر إليه اليوم على أنه نموذجًا للعالم بأسره من حيث بناء السلام وتوطيد السلام. ونتيجة لذلك، ترفض كولومبيا تصنيف كوبا بلدا راعيا للإرهاب، وهو ما استُخدم لإنكار التزامها بالسلام في كولومبيا والعالم. وقد وصف رئيس جمهورية كولومبيا، السيد غوستافو بيترو أوريغو، ذلك التصنيف بأنه غير عادل.

وأود أن أعرب عن تأييد كولومبيا لمشروع القرار المقدم إلى هذه الدورة، وسنصوت لصالحه.

السيدة رودريغس - بيركيت (غيانا) (تكلمت بالإنكليزية): يؤيد وفد بلدي البيانات التي أدلى بها كل من ممثل جزر البهاما، باسم الجماعة

معاونة الشعب الكوبي من جراء هذه التدابير القسرية المفروضة عليه منذ عقود عديدة. إذ تبين تلك التقارير والأرقام حجم الأضرار التي تواجهها كوبا والخسائر التي يتكبدها الشعب الكوبي كل يوم نتيجة هذا الحصار الخانق، بما في ذلك خلال فترة تفشي جائحة كوفيد-١٩ وما خلفته من آثار مدمرة على شعوب واقتصاديات العالم. وعلى الرغم من ذلك، فقد تمكنت كوبا وبجهود ذاتية من إنقاذ أرواح الآلاف سواء من خلال إيجاد لقاح لفيروس كوفيد-١٩ أو من خلال قيام الكوادر الطبية الكوبية المنتشرة فيما يزيد عن ٣٥ بلدا بتقديم الخدمات الصحية فيها.

إن الجمهورية العربية السورية، حالها حال كوبا وعدد من الدول الأخرى، ما تزال وإلى اليوم هدفا للعديد من التدابير القسرية أحادية الجانب التي تفرضها الولايات المتحدة بشكل منفرد وغير قانوني وخارج إطار الأمم المتحدة والشرعية الدولية والتي تمثل إرهابا اقتصاديا ضد بلدي ومكملا للإرهاب الذي مارسه التنظيمات الإرهابية كتتظيم داعش والنصرة والكيانات المرتبطة بهما منذ عام ٢٠١١ وحتى الآن. إن هذا الإرهاب الاقتصادي ضد بلدي طال كل سوري في حياته اليومية وحرمه من الحصول على احتياجاته الأساسية، كما حد من قدرة الحكومة السورية على توفير الخدمات الأساسية والدعم للمحتاجين. وعليه، يجدد بلدي مطالبته الولايات المتحدة بوضع حد فوري ونهائي لسياساتها في فرض التدابير القسرية الانفرادية بحق شعوب العالم ومنعها من التمتع بحقوق الإنسان، بما فيها الحق في التنمية الاقتصادية والرفاه الاجتماعي.

ختاما، أود أن أقول إنه لم يعد من المقبول لأي أحد أن يدعو إلى احترام ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان دون المطالبة بالوقف الفوري لهذه التدابير الجائرة اللاأخلاقية واللاإنسانية التي تفرضها بعض الدول بحق بلدان أخرى، فقط لأنها لا تسير في ركب سياساتها. وتندرج أية حجج أو ذرائع يتم تسويقها في هذا المجال في إطار النفاق السياسي وسياسة المعايير المزدوجة التي دأبت تلك الدول على انتهاكها.

وترتبط غيانا وكوبا على الدوام بأواصر صداقة أخوية تقوم على الاحترام والتفاهم المتبادلين وتتسم بالتعاون والتعاضد الوثيقين على الصعد السياسية والاقتصادية والثقافية. ورغم التحديات التي يفرضها الحصار، تواصل كوبا بسخاء تقديم المساعدات الطبية والدورات التدريبية والمنح الدراسية للعديد من أبناء غيانا، مما يساعدنا في تحقيق تميزتنا البشرية. ونشعر بالامتنان للحكومة الكوبية ونشيد بما تبذله من جهود لتقديم الدعم أيضا للبلدان المجاورة للتخفيف من آثار جائحة كوفيد-١٩ فضلا عن التزامها الإنساني المستمر على الصعيد العالمي.

لقد مضى ٦٠ عاما على فرض الحصار على كوبا. وعليه، ندعو المجتمع الدولي إلى مضاعفة جهوده لتشجيع إجراء حوار بناء بين الولايات المتحدة الأمريكية وكوبا سعيا لبناء الثقة والتطبيع الكامل للعلاقات بين البلدين في نهاية المطاف. وتعتقد غيانا اعتقادا راسخا بأن من شأن تطبيع العلاقات بين البلدين أن يكون له أثر مفيد على السلام في نصف الكرة الأرضية الغربي وأن يسفر عن تمتع الجميع بمزيد من الرخاء.

السيدة موانجيلا (كينيا) (تكلمت بالإنكليزية): نود أن نعرب عن تحياتنا الحارة لمعالي وزير خارجية جمهورية كوبا.

وتؤيد كينيا البيانات التي أدلى بها ممثل موزامبيق، باسم مجموعة الدول الأفريقية، وممثل باكستان، باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، وممثل أذربيجان، باسم حركة بلدان عدم الانحياز. وأدلي الآن بالملاحظات التالية بصفتنا الوطنية.

نجتمع هنا اليوم للتداول مرة أخرى بشأن الانحرافات عن قدسية المبادئ التي تضع الخطوط العريضة لكيان الدولة وفقا لميثاق الأمم المتحدة. ولا يبين الميثاق حقي السيادة وعدم التدخل فحسب، بل يكرس أيضا إرادتنا الجماعية من أجل تحقيق التنمية والازدهار.

وقد قوض الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا، كونه الحصار التجاري الأطول في التاريخ الحديث، التنمية بشدة لمدة

الكاريبية، وأذربيجان، باسم حركة بلدان عدم الانحياز، وباكستان، باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، ومصر، باسم منظمة التعاون الإسلامي. ونرحب ترحيبا حارا بمعالي السيد برونو رودريغيس باريّا، وزير خارجية جمهورية كوبا، في جلسة اليوم، ونعرب عن تقديرنا للأمين العام على تقريريه (A/76/405 و A/77/358).

وتتضم غيانا إلى الدعوة إلى الإنهاء الفوري وغير المشروط للحصار التجاري والاقتصادي والمالي الذي تفرضه حكومة الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا. وتولي حكومتي أولوية قصوى لاحترام مبادئ المساواة في السيادة بين الدول وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، فضلا عن القانون الدولي الإنساني وميثاق الأمم المتحدة والقواعد والمبادئ التي تحكم العلاقات السلمية بين الدول. وعلى هذا الأساس، تتخذ غيانا، من حيث المبدأ، موقفا ثابتا وحازما في معارضتها للحصار وتدعو إلى إنهائه فورا. ولذلك سنصوت مؤيدين لمشروع القرار A/77/L.5 المعروض علينا اليوم.

وتتشاطر غيانا الشواغل المعرب عنها هنا اليوم بشأن النتائج التي خلص إليها آخر تقرير للأمين العام والتي تبرز الأثر السلبي العميق للحصار على التنمية الاجتماعية والاقتصادية في كوبا. ونشعر بالقلق إزاء التأكيد على أن الحصار قد أعاق تنفيذ برامج منظومة الأمم المتحدة الإنمائية ومبادراتها في البلد، لا سيما خلال فترة جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩) البالغة التعقيد. وبالمثل، تشكل التقارير التي تتحدث عن الأثر البعيد المدى لاستمرار الإدراج غير المنصف لكوبا في قائمة الدول الراعية للإرهاب، لا سيما في وقت لا يزال البلد يصارع فيه آثار الجائحة ويتعافى من إعصار مدمر، مصدر قلق بالغ لدى غيانا. لذلك نؤكد من جديد أن الحصار المفروض على كوبا لا مكان له في العلاقات الدولية الحديثة ويتعارض مع التزامنا بتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وعدم ترك أحد خلف الركب. ونظل ثابتين في دعوتنا إلى رفع الحصار حتى يتمكن الشعب الكوبي من السعي إلى أعمال حقه في التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

الانفرادية. وترى جمهورية إيران الإسلامية أن فرض أي تدابير قسرية انفرادية يتعارض مع المقاصد والمبادئ المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة. ومن الناحية العملية، تُضعف هذه التدابير سيادة القانون والنظام العالمي والتضامن الدولي وتعددية الأطراف، وفي نهاية المطاف سلطة الأمم المتحدة نفسها.

لقد أعربت الجمعية العامة سنة تلو الأخرى عن دعمها الساحق لكوبا وتضامنها معها، حكومة وشعباً، من خلال تصويتها الحاسم لصالح القرارات الداعية إلى رفع الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا منذ عقود. وعلى الرغم من تلك الدعوات الثابتة، لا يزال الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على الشعب الكوبي قائماً. ولا تخدم تلك التدابير أي غرض سوى إلحاق قدر هائل من المشقة والمعاناة بشعب كوبا. ولا تبعدنا سوى بضعة أشهر عن الذكرى السنوية الحادية والستين لبدء نفاذ هذه السياسة الخبيثة. ولم يسلم أي مواطن أو أي من قطاعات الاقتصاد في كوبا من التداعيات الضارة المترتبة عن الحصار.

لقد كانت جمهورية إيران الإسلامية نفسها هدفاً لجزاءات غير قانونية ولإنسانية فرضتها الولايات المتحدة منذ عام ١٩٧٩. وفي السنوات الأربعين الماضية، ازداد معدل فرض التدابير القسرية الانفرادية على الشعب الإيراني زيادة هائلة إلى حد أن الولايات المتحدة استهدفت واردات الأدوية والمعدات الطبية. وقد واصلت الولايات المتحدة، بالإضافة إلى إعادة فرض جزاءاتها غير القانونية الانفرادية على إيران في انتهاك جسيم لالتزاماتها بموجب ميثاق الأمم المتحدة وقرار مجلس الأمن ٢٢٣١ (٢٠١٥)، تهديد الدول الأخرى بوقاحة وإجبارها على الاختيار بين انتهاك القرار أو التعرض للعقاب، وتدفع إيران وكوبا ثمن المقاومة والمحافظة على استقلالهما في مواجهة السياسات الاستعمارية للولايات المتحدة. وستواصل إيران العمل مع شركائها لتهيئة بيئة جديدة يمكننا العمل فيها على تعويض أثر الجزاءات غير القانونية التي تفرضها الولايات المتحدة والقضاء بشكل لا رجعة فيه على زعزعة الاستقرار الناجمة عن تطبيق الولايات المتحدة لتشريعاتها المحلية خارج حدودها الإقليمية.

٦٠ عاماً. وتشير التقديرات إلى أن الخسائر التي سببها الحصار تتخطى الـ ١٣٠ بليون دولار.

وبينما يعاني العديد من البلدان هنا من الآثار المترتبة عن الأزمات المتتالية، تواجه كوبا قيوداً إضافية لا مبرر لها. ويجب أن نؤكد مجدداً أن الجزاءات وعمليات الحصار المعممة تتعارض مع أهدافنا الجماعية المتمثلة في تحقيق التنمية والسلام وإعمال حقوق الإنسان. ففيها امتهان للسيادة وتقرير المصير وينبغي اعتبارها أداة من حقبة بائنة مؤسفة.

إن أمننا المتحدة ملزمة بالقانون الدولي وبالتطلع الدائم إلى تعددية أطراف تولي نفس القدر من الاحترام لكل دولة عضو.

ولكل تلك الأسباب، تعرب كينيا بقوة عن دعمها لكوبا والشعب الكوبي وستصوت لصالح مشروع القرار A/77/L.5. وستُظهر نتيجة التصويت تأييداً ساحقاً لكوبا وتضامناً معها. وندعو إلى الرفع الفوري للحصار، وسنواصل القيام بذلك، لأننا مقتنعون بأن ذلك يجسد تمسكنا بقيمتنا بصفتنا الوطنية وكوننا دولة عضواً في الأمم المتحدة.

السيد تافولي (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية):

أود بدايةً أن أعتم هذه الفرصة لأعرب عن خالص ترحيبنا بوزير خارجية جمهورية كوبا، معالي السيد برونو رودريغيز باريّا. وأود أيضاً أن أعرب عن تأييدي للبيانات التي أدلى بها باسم مجموعة الأصدقاء المدافعين عن ميثاق الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الإسلامي وحركة بلدان عدم الانحياز ومجموعة الـ ٧٧ والصين.

لا يزال نهج الولايات المتحدة التوسعي والمتعطرس يشكّل أكبر تهديد وتحد يتعرض له السلام والأمن العالميان اليوم. ولم تؤت تدابيرها القسرية الانفرادية، بما في ذلك الجزاءات الاقتصادية وعمليات الحصار، ثمارها ولم تحقق مخططاتها السياسية، ولكن كان لها أثر شديد وسلبي على تعزيز السلام على الصعيدين الإقليمي والدولي. إن الاعتماد المتزايد على التدابير القسرية الانفرادية، إلى جانب انتهاج سياسة خارجية تدخلية معيبة وقصيرة النظر، إنذار واضح بالنزعة

على حياة الشعب الكوبي وسبل عيشه، بما في ذلك منعه من التمتع الكامل بحقوقه الأساسية. وقد حالت السياسة غير العادلة والتمييزية دون تحقيق البلد أهدافه بموجب خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، تلك الخطة العالمية التي اعتمدها جميعا. وعلى مدى تلك العقود الستة، لم يستفد أحد من نموذج الحصار هذا. لقد فشلت الولايات المتحدة في تحقيق أهدافها النهائية وتواصل فحسب التسبب في نقص مزمن في الإمدادات وإلحاق الضرر بالظروف الاقتصادية لسكان يزيد عددهم عن ١١ مليون نسمة. يستحق شعب كوبا أن يعيش في سلام واستقرار وينعم بالتنمية الاجتماعية. وستواصل كمبوديا ضم صوتها إلى أصوات المجتمع الدولي تضامنا مع الشعب الكوبي وحكومته من خلال التصويت لصالح مشروع القرار A/77/L.5، ومن خلال مواصلة حض الولايات المتحدة على رفع حصارها فوراً ورفع اسم كوبا من قائمة الدول الراعية للإرهاب.

وفي الختام، تدعو كمبوديا كلا البلدين إلى حل خلافتهما عن طريق الحوار والعودة إلى تطبيع علاقاتهما.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): استمعنا إلى المتكلم الأخير في المناقشة بشأن هذا البند في هذه الجلسة. وسنستمع إلى بقية المتكلمين صباح غد، ٣ تشرين الثاني/نوفمبر، في الساعة ١٠/٠٠ في هذه القاعة.

بذلك تكون الجمعية العامة قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند ٣٦ من جدول الأعمال.

رُفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٠.

ولا ينتهك الحصار حق الكوبيين في إدارة شؤونهم بطريقة سيادية ومن دون عوائق فحسب، بل يحد أيضا من قدرة الدول الأخرى على إقامة علاقات تجارية مع كوبا بحرية. ونعتقد اعتقادا راسخا بأنه يتعين على المجتمع الدولي أن يعمل على إيجاد حلول لمواجهة هذه التدخلات المدمرة والنزعة الانفرادية. وتؤمن جمهورية إيران الإسلامية إيماننا قويا بالتعاون مع البلدان الصديقة، بما فيها كوبا، للتصدي بحكمة لذلك التحدي ومنع الولايات المتحدة من تحقيق أهدافها غير المشروعة. وأخيرا، يعرب بلدي عن تضامنه مع شعب كوبا وحكومتها، ويود أن يؤكد من جديد أن الولايات المتحدة يجب أن تمتثل فوراً لكامل التزاماتها الدولية وتكف عن تطبيق جميع التدابير القسرية الانفرادية وفرضها.

السيد كي (كمبوديا) (تكلم بالإنكليزية): أود بداية أن أرحب ترحيبا حارا بمعاللي السيد برونو رودريغيز باريّا، وزير خارجية جمهورية كوبا، في هذه الجلسة المهمة جدا.

تؤيد كمبوديا البيانات التي أدلى بها كل من ممثل سنغافورة، باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا، وممثل إريتريا، باسم مجموعة الأصدقاء المدافعين عن ميثاق الأمم المتحدة، وممثل باكستان، باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، وممثل أذربيجان، باسم حركة بلدان عدم الانحياز.

تتعارض الجزاءات الانفرادية المفروضة على أي بلد مع الأسس التي يقوم عليها ميثاق الأمم المتحدة والجهود المتضافرة التي تبذلها الدول الأعضاء لدعم تعددية الأطراف وتعزيز التعاون الدولي. لقد مضى أكثر من ٦٠ عاما منذ أن فرضت الولايات المتحدة انفراديا حصارا اقتصاديا وتجاريا وماليا على كوبا. وكان لذلك أثر سلبي